

حكاية الإجماع في جرح الرواة وتعديلهم عند الإمام البيهقي (458هـ) من خلال كتابه
"الخلافات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه"-دراسة نقدية تحليلية-

Narrating the consensus in condemning the narrators or confirming

**Their credibility according to Imam al-Bayhaqi of his book
"The Differences between imams Shafi'i and Abu Hanifa and his
companions"- Analytical Critical Study-**

براهيم بشلاغم^{1*}، أ.د. محمود مغراوي²

¹ جامعة الجزائر 1، كلية العلوم الإسلامية، مخبر مناهج البحث والتقويم في العلوم الإسلامية
وغاياتها. (الجزائر) b.bechlaghem@univ-alger.dz

² كلية العلوم الإسلامية-جامعة الجزائر 1، m.moghraoui@univ-alger.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/20 تاريخ القبول: 2023/04/28 تاريخ النشر: 2023/06/18

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع الإجماعات المحكيّة في جرح الرواة وتعديلهم من قِبَل الإمام البيهقي (458هـ) في سفره العظيم المسّوّى "الخلافات"، وذلك بحصر جميع الرواة والنظر في تراجمهم للوقوف على حقيقة هذا الإجماع من عدمه، ومعرفة صنيع الحافظ البيهقي (458هـ) في حكايته للإجماع، ومُستنده في ذلك، مع إيضاح من وافقه من النُقّاد على نقله للإجماع ومن اعترض عليه فيه، لينكشف لنا مقدار ما تحقّق من تلك الإجماعات ممّا لم يتحقّق منها. وقد توصّل الباحث إلى نتائج أهمّها: أنّ الإمام البيهقي (458هـ) يعدُّ أحد الأئمّة الذين اعتمدوا على نقل الإجماع وحكايته في تعديل وجرح الرواة، وأنّ مجموع الرواة الذين حكى فيهم الإجماع جرحاً وتعديلاً ثلاثاً وسبعون راوياً، تحقّق منها في ستّة وخمسين راوياً، فيما لم يتحقّق الإجماع الذي حكاه في سبعة عشر راوياً، وأنّ إجماعاته في التّعديل بلغت واحداً وستين راوياً، تحقّق منها في خمسين راوياً، وقد وافقه بعض النُقّاد بنقل الإجماع على ذلك في راويين.

ولم يتحقق الإجماع الذي ادّعاه في أحد عشر راوياً، وفي مقابل ذلك بلغ مجموع الرواة الذين نقل فهم الإجماع في التجريح اثني عشر راوياً، أصاب في ستّة منهم، في حين جانب الصواب بنقله الإجماع الذي ادّعاه في ستّة رواة، كما أوضحت الدراسة أنّ الإمام البيهقي قد سبقه جمع من المحدثين في نقله الإجماع ليكون ذلك مستنده في الإجماع في تلك التّراجم، ليبرز لنا هذا البحث جانباً من جوانب الصناعة الحديثيّة عند هذا الإمام، وما أضافته تلك الإجماعات من قيمة علميّة لباب الجرح والتّعديل ونقد الرواة، وكذا قيمة كتابه الذي حوى تلك الإجماعات.

الكلمات الدالّة: الإجماع، الجرح والتّعديل، البيهقي، الخلافات.

Abstract :

This study aims to follow up the consensus on criticizing and modifying the narrators of Imam Al-Bayhaqi in his great book called “**The differences between the two imams**”, by listing all the narrators and reviewing their translations to know the reality of this consensus, its basis, and how Al-Bayhaqi dealt with it, with a statement of the critics who agreed with him on his transfer of consensus, and those who objected on him. With the disclosure of the extent to which this consensus is proven or not.

The study also showed that Imam al-Bayhaqi was preceded by a group of hadith scholars in transferring consensus, so that, this research highlights an aspect of the hadith industry of this imam, and what this consensus added of scientific value to the Imam’s door. Injury, modification, and criticism of the narrators, as well as the value of his book, which contained those consensuses.

Keywords: consensus, Invalidation And Rectification, Al-Beheqi, Controversies.

المقدمة:

الحمد لله الَّذِي بنعمته تتمَّ الصَّالِحَات، والصَّلَاة والسَّلَام على أشرف خلقه مُحَمَّد صَلَّي الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم وبعد:

فإنَّ هذا البحث يقوم على دراسة علميةٍ لجانب مُتعلِّق بالحكم على الراوي، في موسوعة علميةٍ من ثرائنا الإسلامي العريق؛ كتاب "الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه" للإمام البيهقي، الذي يُعدُّ تحفةً فريدةً لم يُسبق إلى نوعها في زمان تصنيفها، أودع فيه مُصنِّفه جملةً من مقاليد الصَّنعة الحديثية، ومن بينها الإجماعات الَّتِي كان يحكمها في باب جرح الرواة وتعديلهم، ولقد اشتهر جماعة من أهل الحديث بنقل مثل هذه الإجماعات، إلَّا أنَّه لم يُسلِّط الضوء عليها بعد عند الإمام البيهقي في هذا السِّفر العظيم من أسفار العلم.

ومن خلال دراستي للكتاب وقفت على جملة من المواضيع يحكي فيها البيهقي إجماع المُحدِّثين على توثيق راوٍ أو تضعيفه، لذا كانت هذه الدِّراسة المعنونة بـ "حكاية الإجماع في جرح الرواة وتعديلهم عند الإمام البيهقي (458هـ)، دراسة نقدية تحليلية"، بُغية الوقوف على حدود الممارسة لهذا المصطلح عند الإمام البيهقي.

أهداف البحث:

يُمكن إجمال ما يهدف له هذا البحث على النحو الآتي:

- دراسة قضيتة حديثية متعلقة بباب الجرح والتَّعديل ونقد الرواة، الذي يعتبر أحد أهمَّ أبواب علوم الحديث الَّتِي يعرف به حال الراوي وبيان درجته الحديثية.
- التطرق بالبحث والدراسة للإجماع المحكي في جرح الرواة وتعديلهم، والتحقق من مدى صحَّة انعقاده وعدم وجود ما ينقض هذا الإجماع من آراء النقاد.
- الاعتناء بأقوال الإمام البيهقي الذي له مكانة كبيرة بين حُفَاظ الحديث ونقدتهم، لقُربه من عصر الرواية لما خَلَفه من ثراث علي بارز، ومن جملة تلك الأقوال الحرِّية بالدراسة والبحث؛ إجماعاته الَّتِي يحكمها أثناء ممارسة عملية النقد لرواة الحديث ونقلته.

أهمية البحث:

- جَدَّة هذا الموضوع وأصالته، حيث لم أقف على دراسة علمية تناولت الإجماعات الَّتِي يحكمها البيهقي في الجرح والتَّعديل.
- بيان القيمة العلمية لأقوال البيهقي في حكاياته للإجماع في الجرح والتَّعديل.
- إبراز قيمة كتاب "الخلافيات" للبيهقي إذ عليه تقوم الدِّراسة.

إشكاليّة البحث:

تحاول هذه الدِّراسة أن تجيبَ عن الأسئلة الآتية:

- هل كان الحافظ البيهقي مُوقِّفاً في حكايته للإجماع في جرح الرُّواة وتعديلهم في كتابه الخلافيات؟
- ما صنيع الإمام البيهقي في حكايته للإجماع عن المُحدِّثين، وما مُستنده في ذلك؟
- وكم عدد الرُّواة الذين ذكرهم الإمام البيهقي وحكى الإجماع فيهم جرحاً وتعديلاً؟
- وهل يكون للإجماعات التي حكاها أيُّ قيمة علميّة لباب الجرح والتَّعديل؟
- وهل شاركه غيره في حكاية نقل الإجماع في الجرح والتَّعديل أم انفرد بها وحده؟
- هل اعترض عليه في دعوى الإجماع؟

مجال البحث:

الرُّواة الذين حكى الإمام البيهقي الإجماع فيهم جرحاً وتعديلاً في كتابه "الخلافيات"، دونَ من ثبتت صحبته، أو اختلف فيها، أو كان من أئمّة التَّابعين، أو المشهورين من أصحاب المُصنِّفات. الدراسات السَّابقة: حسب اطلاعي فإنِّي لم أقف على دراسة علميّة استقرَّات الرُّواة الذين حكى الإمام البيهقي في كتابه "الخلافيات" الإجماع فيهم جرحاً وتعديلاً، فهذه الدِّراسة والتي نحن بصددِها حصرت هؤلاء الرُّواة مع التَّرجمة لهم، وبيان موقف النُّقاد في هؤلاء الرُّواة، لمعرفة مدى تحقُّق هذا الإجماع من عدمه.

وقد وقفت على بحثين تناول كل منهما كتاب "الخلافيات" لكنَّهما في موضوع مختلف عن

بحثي:

- 1- أطروحة دكتوراه بعنوان: التصحيح والتضعيف عند الإمام البيهقي في كتابه "الخلافيات" - دراسة تحليلية- للباحث قتيبة علاء توفيق، جامعة العلوم الإسلامية العالمية الأردن، وكان بحثه متعلقاً بمنهج التصحيح والتضعيف والحكم على الأحاديث عند الإمام البيهقي في كتابه.
- 2 - ترجيحات البيهقي في كتابه "الخلافيات" في افتتاح الصلاة وصفتها والأوقات المنهي عن الصلاة فيها وتارك الصلاة والصلاة المسنونة، -دراسة فقهية مقارنة-، كلية العلوم الإسلامية بجامعة الأنبار، لأحمد عوض خلف وموضوعها فقهي كما هو واضح من عنوانها.

منهج البحث:

سلك الباحث في هذا البحث المنهج الاستقرائي وذلك لأجل استقراء كتاب "الخلافيات" بحثاً بين طيات صفحاته عن حكايات الإجماع المنشورة بين تلك المسائل الفقهيّة الّتي كان يُناقش فيها البيهقي خصومه الأحناف، بالإضافة إلى أسلوب النقد والتحليل والاستنتاج الذي اعتمد عليه الباحث؛ في الكشف عن أغوار هذا الموضوع وتشعُّباته في كتب الجرح والتَّعديل، قصد التوثيق والتنقيب عن صحّة تلك الإجماعات.

طريقة البحث:

سلك الباحث في هذه الدراسة ما يلي:

- إفراد هؤلاء الرواة وحصرهم من خلال كتاب البيهقي "الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه" حصراً دون بقية كتبه..

- تقسيم هؤلاء الرواة إلى قسمين:

الأول: حكاية الإجماع في التَّعديل.

الثاني: حكاية الإجماع في التجريح.

- تصنيف هؤلاء الرواة في كلا القسمين وحصرهم في قسمين كما يلي:

● القسم الأول: الرواة الذين تحققت حكاية الإجماع فيهم.

● القسم الثاني: الرواة الذين لم تتحقق حكاية الإجماع فيهم.

- التَّرجمة لهؤلاء الرواة بذكر اسمهم الكامل وكنّاهم وسنة وفاتهم مُرتباً لهم على حروف المعجم، مُبتدئاً بكلام البيهقي ثمّ أتبعه بأقوال النُّقاد من المُحدِّثين في التجريح والتَّعديل.

- حاكمتُ البيهقي إلى أقوال من تقدمه من النُّقاد، وجعلتُ أقوال المتأخرين كالذهبي وابن حجر ومغلطاي في الحاشية مع تبين ما في كلامهم من تعزيز لحكاية الإجماع التي يحكيها البيهقي أو ما يُخالف ذلك.

- إن كان صدر في الراوي كلام من أحد النُّقاد وكان في كلامه بُعد عن الصواب، أو قيل من قبيل الخطأ، وثبت عندي بُطلانه، فإنّي أشير إليه، وأبين وجه الصواب فيه، وأنّه لا يرقى لكي يخرق الإجماع المحكيّ في ذلك الراوي.

- وضّحت بعد كلّ مطلب أهم النتائج المستخلصة منه، مع جعل ملخص في نهاية كل مبحث.

طبيعة البحث في كتاب البيهقي:

يجب أن يُعلم أنّ حكايات الإجماع التي يحكيها البيهقي في "خلافياته" هي على قسمين: قسم التّعديل: وفي غالبه يأتي بحكايات الإجماع بصيغة جماعية أي أنّه يأتي بالحديث وسنده ثمّ يحكي الإجماع والاتّفاق على تعديل أو توثيق جميع رواته فيقول مثلاً: "وجميع رواته مُتَّفَق على عدالتهم" أو "مجمع على توثيقهم" وفي قليل من الأحيان يأتي بها بصيغة فردية. قسم التجريح: في هذا القسم يأتي بحكاية الإجماع على تضعيف الراوي أو عدم الاحتجاج به بصيغة فردية كل راو على حدة.

-عبارات البيهقي في حكاياته الإجماع تكون كلها في سياق ذكر حديث بكامل إسناده، لذلك أنا أقتصر على اسم الراوي وحكاية الإجماع عليه من ذلك السياق الوارد فيه، وأحذف باقي الإسناد مع الحديث الذي أورده البيهقي، وأجعل الكلام المحذوف على شكل نقاط متوالية "...."، طلباً للاختصار والاقتصار على الراوي محل الإجماع.

خطّة البحث:

وقد جاءت هذه الدّراسة في مقدّمة ومبحثين وخاتمة على النحو الآتي:

المقدمة.

المبحث الأول: حكاية الإمام البيهقي الإجماع في التّعديل.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الرّواة الذين تحقّقت حكاية الإجماع في تعديلهم.

المطلب الثاني: الرّواة الذين لم تتحقّق حكاية الإجماع في تعديلهم.

المبحث الثاني: حكاية الإمام البيهقي الإجماع في التجريح.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الرّواة الذين تحقّقت حكاية الإجماع في تجريحهم.

المطلب الثاني: الرّواة الذين لم تتحقّق حكاية الإجماع في تجريحهم.

الخاتمة.

فهرس المصادر والمراجع.

وفيما يأتي العرض التّفصيلي لهذه الدّراسة:

المبحث الأوّل: حكاية الإمام البيهقي الإجماع في التّعديل:

من خلال الجمع والتّتبُّع للإجماعات الّتي حكاها الإمام البيهقي في ثنايا كتابه "الخلافيات"، بلغ عددُ الرُّوَاة الذين وقفت عليهم، وقد حكى فيهم الإجماع في التّعديل (واحدًا وستين راويًا)، وقد قسمت هذا المبحث على مطلبين:

المطلب الأوّل: الرُّوَاة الذين تحقّقت حكاية الإجماع في تعديلهم: بلغ عددهم (خمسین راويًا) وقد قمتُ بترتيبهم على أسماء المعجم.

1- إبراهيم بن محمّد بن المنتشر بن الأجدع الهمداني الكوفيّ (ت 141 هـ): قال البيهقي: "ومع جواب إبراهيم بن محمّد بن المنتشر، وإبراهيم مُتَّفَق على عدالته" ⁽¹⁾ وهو كما قال البيهقي فقد قال فيه يعقوب بن سفيان: "شريف كوفيّ ثقة"، وقال جعفر الأحمر: "كان من أفضل من رأينا بالكوفة في زمانه"، وذكره ابن حبان وابن شاهين في الثّقات، ووثقه النّسائي، وابن معين، والعجلي، وابن سعد، قال أحمد وأبو حاتم: "ثقة صدوق"، وزاد أبو حاتم: "صالح". ⁽²⁾

2- إبراهيم بن الحسين بن علي بن مهران بن ديزيل أبو إسحاق (ت 281 هـ): قال البيهقي: "... ثنا إبراهيم بن الحسين ... اتّفق العلماء بصحيح الأخبار وسقيمها على صحّتهما وعدالة رواتهما" ⁽³⁾، وهو كما قال البيهقي وثقه الحاكم وابن خراش، وقد لُقّب بـ "سفنه" وهو طير يسقط على الشجرة، فلا يبرح حتى يأتي على ما فيها، قال صالح بن أحمد: شهِوا إبراهيم بالطير المذكور للزومه المشايخ واعتكافه عليهم، وكثرة كتابته عنهم"، ولقب أيضا "دابة عفان" وذلك لشدّة لزومه له، قال صالح بن أحمد الهمداني في "طبقات أهل همدان": سمعت جعفر بن أحمد يقول: سألت أبا حاتم الرازي عن ابن ديزيل فقال: ما رأيت ولا بلغني عنه إلا الخير والصدق". ⁽⁴⁾

⁽¹⁾ الخلافيات 427/2 رقم 1830.

⁽²⁾ الجرح والتّعديل لابن أبي حاتم 282/2، تهذيب الكمال 183/2، إكمال تهذيب الكمال 282/1، وبنحوهم قال الدّهلي وابن حجر يُنظر: الكاشف فيمن له رواية في الكتب الستة 124/2، تهذيب التهذيب 83/1، تقريب التهذيب 115/1.

⁽³⁾ الخلافيات 94/1 رقم 49.

⁽⁴⁾ وممن وثقه من المتأخّرين الدّهلي قال في السّير 184/13: "الإمام الحافظ الثّقة العابد"، قُلت: إلّا أنّه مع ذلك فإنّ ابن القيم ضعّفه في كتابه "جلاء الأفهام"، وقد نقل الحافظ في لسان الميزان 265/1 كلامه وعلق عليه بقوله: "ما علمت أحدًا طعن فيه حتى وقفت في جلاء الأفهام 33/1 لابن القيم تلميذ ابن تيمية، وذكر إبراهيم هذا فقال: "إنّه ضَعِيف متكلم فيه"، وما أظنّه إلّا التّبس عليه بغيره، ولا فإنّ إبراهيم المذكور من كبار الحفاظ"، والظاهر أنّ الأمر كما قال الحافظ ابن حجر.

3-أبو الحسن محمد بن الحسين بن داود العلوي (ت401 هـ): قال البيهقي: " أخبرنا الشريف أبو الحسن محمد بن الحسين بن داود. . . وسائر رواته مُتَّفَقٌ على عدالتهم"⁽¹⁾ الملقب بالشريف لشرف نسبه، والأمر فيه كما قال البيهقي، فقد كان مُسند خراسان ورئيس السادة هناك، روى عنه الحاكم صاحب المستدرک، ووصفه بقوله: " هو ذو الهمة العالية، والعبادة الظاهرة..."⁽²⁾

4-أبو الوليد هشام بن عبد الملك الباهلي (ت226هـ): قال البيهقي: " ثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك. . . مجمع على عدالتهم"⁽³⁾، وهو كما قال فقد وثقه ابن قانع، وأبو حاتم، وأحمد بن حنبل، والعجلي، وابن وارة، وابن سعد، وذكره كل من ابن شاهين وابن حبان في كتاب "الثقات".⁽⁴⁾

5-أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم توفي ما بين (ت110 هـ- 126 هـ): قال البيهقي: "... سمعت أبا بكر بن حزم. . . وسائر رواته مُتَّفَقٌ على عدالتهم"⁽⁵⁾، هو كما قال فقد وثقه كل من ابن معين وابن خراش وابن حبان.⁽⁶⁾

6-أبو سعيد إسماعيل بن أحمد بن محمد الجرجاني (ت364هـ) قال البيهقي: " ثنا أبو سعيد إسماعيل بن أحمد الجرجاني. . . والباقون مُتَّفَقٌ على ثقتهم"⁽⁷⁾، لم أقف في ترجمته على كثير كلام، إلا ما ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام أنه كان: " أحد الجوالين في طلب العلم؛ سمع من عمران بن موسى بن مجاشع، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة وأبي يعلى الموصلي، والهيثم بن خلف، والبزار"، له مرويات في مستدرک الحاكم وأكثر عنه البيهقي في سننه.⁽⁸⁾

(1) الخلافيات 8/2 رقم 1041.

(2) قال عنه الذهبي: "الإمام السيد، المُحدث الصدوق، مُسند خراسان" يُنظر: سير أعلام النبلاء 17/ 98، تاريخ الإسلام 36/9.

(3) الخلافيات 415/2 رقم 1804.

(4) قلت: ووصفه الذهبي بـ "الحافظ"، ووثقه الحافظ ابن حجر يُنظر في ترجمته: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 65/9، تهذيب الكمال 226/30، إكمال تهذيب الكمال 147/12، الثقات 571/7، الكاشف 227/4، تهذيب التهذيب 273/4.

(5) الخلافيات 8/2 رقم 1041.

(6) قلت: ومن المتأخرين وثقه ابن حجر في "التقريب"، ونقل في "التهذيب" أنه ذكره كل من الهيثم بن عدي في مُحدثي أهل المدينة، والواقدي في ثقاتهم" يُنظر في ترجمته: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 337/9، تهذيب الكمال 137/33، تهذيب التهذيب 494/4، تقريب التهذيب 1118/1.

(7) الخلافيات 171/2 رقم 1320.

(8) تاريخ الإسلام 226/8.

7- أبو عثمان سعيد بن عثمان التنوخي الحمصي: قال البيهقي: "ثنا أبو عثمان سعيد بن عثمان التنوخي بجمص... مجمع على عدالتهم"⁽¹⁾، لم أقف على سنة وفاته وهو كما قال البيهقي فقد قال ابن أبي حاتم: "سمعنا منه بجمص محلُّه الصدق"، وبهذا قال أبو نعيم وابن عدي، ومحمد بن حمدون، وابن جوصا، وآخرون.⁽²⁾

8- أحمد بن حازم بن محمد بن يونس بن حازم أبو عمرو الغفاري الكوفي (ت 276 هـ): قال البيهقي: "ثنا أحمد بن حازم، ... اتَّفَق العلماء بصحيح الأخبار وسقيمتها على صحتهما وعدالة رواتهما"⁽³⁾ وهو كما قال البيهقي فقد كان أحد الأثبات المجوِّدين، قال عنه الحافظ أبو حاتم البستي ابن حبان: "كان متقنا"⁽⁴⁾

9- أحمد بن خالد بن موسى أبو سعيد الوهبي (ت 214 هـ): قال البيهقي: "ثنا أحمد بن خالد الوهبي... مجمع على عدالتهم"⁽⁵⁾، وهو كما قال البيهقي فقد وثَّقه ابن معين والدارقطني، وخرَّج ابن خزيمة والحاكم حديثه في صحيحهما، ذكره ابن حبان في "الثقات"⁽⁶⁾

10- أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل بن يونس (ت 348 هـ): قال البيهقي: "وأخبرنا أحمد بن سلمان الفقيه ببغداد... مجمع على عدالتهم، مُحتَجَّ بهم في الصحيح"⁽⁷⁾، وهو كما قال، وقال الخطيب: "كان صدوقا عارفا، جمع المسند وصنَّف في السنن كتابا كبيرا، روى عنه الدارقطني والمتقدمون".⁽⁸⁾

11- آدم بن عبد الرحمن بن محمد، وهو ابن أبي إياس العسقلاني (ت 220 هـ): قال البيهقي: "... ثنا آدم بن أبي إياس،... اتَّفَق العلماء بصحيح الأخبار وسقيمتها على صحتهما

⁽¹⁾ الخلافات 416/2 رقم 1807.

⁽²⁾ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 47/4، سير أعلام النبلاء 637/6.

⁽³⁾ الخلافات 94/1 رقم 49.

⁽⁴⁾ صرح الذهبي في السير: "الإمام الحافظ الصدوق"، وفي تاريخ الإسلام له قال: "وله مسند مشهور، وقع لنا منه شيء يُنظر في ترجمته:

الثقات 44/8، تاريخ الإسلام 479/6، سير أعلام النبلاء 239/13.

⁽⁵⁾ الخلافات 416/2 رقم 1807.

⁽⁶⁾ وقال الحافظ في التَّحْريْب "صدوق" 88/1، وينظر في ترجمته: الجرح والتَّعْديْل 49/2، إكمال تهذيب الكمال 39/1، تقريب التهذيب.

⁽⁷⁾ الخلافات 276/2 رقم 1523.

نعتة الذهبي ب "الإمام الفقيه المُحدِّث المفتي شيخ العراق"، وقال الحافظ عنه: "لسان الميزان 474/1، سير أعلام النبلاء 502/15.

⁽⁸⁾ "صدوق" يُنظر في ترجمته

وعدالة رواتهما"⁽¹⁾ وهو كما قال فقد وثّقه ابن سعد، وابن حبان، وقال أبو حاتم: "ثقة مأمون متعبد من خيار عباد الله"، ووثّقه الخطيب، وأبو داود، والنسائي، والعجلي، وأبو نعيم وابن معين.⁽²⁾

12- إسماعيل بن قتيبة بن عبد الرحمن أبو يعقوب (ت 284 هـ): قال البيهقي: "أنا إسماعيل بن قتيبة... اتّفق العلماء بصحيح الأخبار وسقيمها على صحّتهما وعدالة رواتهما"⁽³⁾ وهو كما قال البيهقي فهو الإمام، القدوة، المُحدّث، الحجّة، قال أبو بكر بن إسحاق بن أيوب: "أول من اختلفت إليه في سماع الحديث إسماعيل بن قتيبة، وذلك سنة ثمانين، وكان الإنسان إذا رآه يذكر بالسّلف، لسمته وزهده وورعه".⁽⁴⁾

13- جناح بن نذير بن جناح أبو محمّد (ت 411 هـ): قال البيهقي: "وأخبرنا جناح بن نذير بن جناح بالكوفة،... اتّفق العلماء بصحيح الاخبار وسقيمها على صحّتهما وعدالة رواتهما"⁽⁵⁾، لم أقف في ترجمته إلّا على ما قاله الذّهي في تاريخ الاسلام: "سمع أبا جعفر بن دُحيم الشّيباني، وعنه البيهقي، وأبو البقاء المُعَمَّر بن محمّد، وعِدّة، ولي قضاء الكوفة مُديدة، ثمّ عزل نفسه"، أخرج عنه البيهقي في كتبه، وأخرج له أبو محمّد المقدسي حديثاً واحداً في: "الأحاديث المختارة"⁽⁶⁾، وبتالي الرجل مُقلّ، ولعلّ ذلك راجع إلى ما أشار إليه الذّهي الذّهي أنّه عزل نفسه ولم أقف في ترجمته على جرح.⁽⁷⁾

14- الحسن بن محمّد بن إسحاق بن إبراهيم الأزهري (ت 346 هـ): قال البيهقي: "أنا الحسن بن محمّد بن إسحاق،... اتّفق العلماء بصحيح الأخبار وسقيمها على صحّتهما وعدالة رواتهما"⁽⁸⁾، وهو كما قال البيهقي فقد روى عنه الحاكم وقال: "كان مُحدّث عصره، ومن أجود الناس أصولاً"، وحديثه كثير في تصانيف البيهقي.⁽⁹⁾

(1) الخلافيات 94/1 رقم 49.

والحافظ في "التقريب" 102/1 يُنظر في ترجمته: الجرح والتّعديل لابن أبي حاتم 268/2، تهذيب الكمال 301/2، إكمال تهذيب الكمال

(2) 29/2، تهذيب التهذيب 101/1

(3) الخلافيات 94/1 رقم 49.

(4) قال الذّهي: "وكان من حملة الحجّة ومن سألني المحجّة - رحمه الله " يُنظر: سير أعلام النبلاء 344/13.

(5) الخلافيات 94/1 رقم 49.

(6) الأحاديث المختارة - مسند أنس بن مالك ﷺ - حميد الطويل عن أنس بن مالك 57/6 رقم 2032.

(7) يُنظر في ترجمته إلى تاريخ الإسلام 327/9.

(8) الخلافيات 94/1 رقم 49.

(9) قال عنه الذّهي "الإمام الحافظ المجرّد" سير أعلام النبلاء 535/15، تاريخ الاسلام 833/7.

15- الحسين بن إسماعيل بن محمّد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان أبو عبد الله (ت330 هـ): وهو كما قال البيهقي قال عنه الخطيب: "كان فاضلا صادقا ديناً"، ووليّ قضاء الكوفة ستين سنة، وعلى رأس شيوخه جملة من الأئمة أمثال: البخاري، وأبي حاتم ومحمّد بن موسى الزّمين وطبقته⁽¹⁾.

16- الحسين بن محمّد بن محمّد بن علي بن حاتم أبو علي الرّوذباري (ت403 هـ): قال البيهقي: "أخبرنا أبو علي الرّوذباري في كتاب السنن... مجمع على عدالتهم"⁽²⁾، وهو كما قال قال البيهقي فقد ذكره الدّهبي في السّير وقال: "الإمام المسند"، وقال في تاريخ الاسلام: "سمع إسماعيل بن محمّد الصّفار، وعبد الله بن عمر بن شاذب، والحسين بن الحسن الطوسي، وأبا بكر بن داسه، والقاسم بن أبي صالح الهمداني"، وقد روى عنه الحاكم وأبو بكر البيهقي وهو من أقرانه⁽³⁾.

17- خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد أبو الهيثم (ت179 هـ): قال البيهقي: "أنا خالد بن عبد الله... اتفق العلماء بصحيح الاخبار وسقيمها على صحتهم وعدالة رواتهما"⁽⁴⁾ وهو كما قال، فقد وثّقه أبو حاتم، ومحمّد بن سعد، وأبو زرعة، والترمذي والنسائي، زاد أبو حاتم: "صحيح الحديث"، وزاد الترمذي "حافظ"⁽⁵⁾.

18- خالد بن يزيد أبو عبد الرحيم الجُمعي (ت139 هـ): قال البيهقي: "... حدّثني خالد بن يزيد... مجمع على عدالتهم، مُحتجّ بهم في الصحيح"⁽⁶⁾، وهو كما قال البيهقي وثّقه ابن يونس، ويونس، ويعقوب بن سفيان، والنسائي، وأبو زرعة، والعجلي، وأبو حاتم، وذكره ابن خلفون في جملة الثّقات⁽⁷⁾.

⁽²⁾ الخلافيات 415/2 رقم 1804

⁽³⁾ تاريخ الاسلام 57/9، سير أعلام النبلاء 219/17

⁽⁴⁾ الخلافيات 94/1 رقم 49.

كذا قال عنه الدّهبي في الكاشف 347/2، وقال الحافظ في التّحريب 182/1: "ثقة ثبت" ويُنظر في ترجمته: الجرح والتّعديل 340/3، تهذيب الكمال 99/8⁽⁵⁾

⁽⁶⁾ الخلافيات 276/2 رقم 1523

ووثّقه والدّهبي الكاشف 356/2، الحافظ ابن حجر في التّحريب 293/1 وينظر في ترجمته: الجرح والتّعديل 358/3، تهذيب التهذيب

⁽⁷⁾ 537/1، إكمال تهذيب الكمال 164/4

19- الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل الحافظ (ت270 هـ): قال البيهقي: "أنا الربيع بن سليمان... وسائرهم مُتَّفَق على عدالتهم"⁽¹⁾، وهو كما قال فقد وثَّقه ابن أبي حاتم، وأبو حاتم، والحاكم، وأبو علي الطوسي، وابن خزيمة، والنسائي، وابن حبان، ومسلمة بن قاسم، وابن يونس، والخطيب، البغدادي وقد سبق الخليلي البيهقي إلى نقل الإجماع وحكايته، وعنه أخذ مغلطاي فيما بعد حينما حكاها في وثيقة الربيع بن سليمان، لتكون أقوالهم مستنداً لبعضهم البعض في حكاية الإجماع⁽²⁾.

20- زكريا بن أبي زائدة: خالد، ويقال: هبيرة بن ميمون بن فيروز أبو يحيى (ت147 هـ): قال البيهقي: "زكريا بن أبي زائد مجمع على عدالته"⁽³⁾ هو من أتباع التابعين، أكثر عن الشعبي، والأمر فيه كما قال البيهقي فقد اتَّفَق النُّقَاد على عدالته، قال يحيى الأنصاري والقطان: "ليس به بأس"، وقال يحيى بن معين: "صويلح"، ووثَّقه أحمد، وأبو داود، النسائي⁽⁴⁾ النسائي⁽⁴⁾.

21- زياد بن كليب أبو معشر التميمي (ت110 هـ): قال البيهقي: "عن أبي معشر... اتَّفَق العلماء بصحيح الاخبار وسقيمها على صحَّتهما وعدالة رواتهما"⁽⁵⁾، هو كما قال البيهقي كان من الحفاظ المتقنين، وثَّقه العجلي، والنسائي، وابن حبان، وابن المديني، وقال عنه أبو حاتم: "هو صالح"⁽⁶⁾.

22- سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري في حدود سنة (ت120 هـ): قال البيهقي: "عن المقبري وسائرهم مُتَّفَق على عدالتهم"⁽⁷⁾، والامر كما قال فهو من أهل الصِّدْق، وما تكلم فيه

(1) الخلافيات 2/85 رقم 1180.

(2) وكذا قال لذهبي الكاشف 2/394، والحافظ بن حجر في التقریب 1/304 يُنظر في ترجمته الجرح والتَّعديل 6/257، تهذيب الكمال

87/9، إكمال تهذيب الكمال 4/339، تهذيب التهذيب 3/320

(3) الخلافيات 3/170 رقم 2247

كذا فعل الذهبي في الكاشف 2/420، وفي التقریب 1/338 لابن حجر "ثقة وكان يدلس"، تعريف أهل التقدیس 1/110، الجرح والتَّعديل

(4) 593/3، تهذيب الكمال 9/393، تهذيب التهذيب 1/631

(5) الخلافيات 1/94 رقم 49

وحكم عليه بالوثاقة كل يُنظر في ترجمته الجرح والتَّعديل 3/542، الثُّقات 6/327، تهذيب الكمال 9/504، إكمال تهذيب الكمال 5/118.

(6) من الذهبي الكاشف 2/435 والحافظ في التَّقریب 1/348

(7) الخلافيات 2/85 رقم 1180

فيه أحد إلا بخير، قال عنه أبو حاتم: "صدوق"، وثَّقه ابن المديني، وابن سعد، والعجلي، وأبو زرعة، والنَّسائي، وعبد الرحمن بن يوسف بن خراش⁽¹⁾

23- سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم ابن أبي مريم (ت 224 هـ): قال البيهقي: "ثنا سعيد بن أبي مريم... مجمع على عدالتهم، مُحتَجَّ بهم في الصحيح"⁽²⁾، وهو كما قال البيهقي فقد وثَّقه أبو داود، وابن معين، وأبو حاتم، وأحمد بن عبد الله العجلي، وذكره ابن حبان في "الثَّقَات".⁽³⁾

24- سليمان بن بلال أبو أيوب القرشي مولا هم المدني (ت 172 هـ): قال البيهقي: "... حدَّثني سليمان بن بلال... وسائر رواته مُتَّفَق على عدالتهم"⁽⁴⁾، وهو كما قال البيهقي، فقد وثَّقه أحمد، ويحيى بن معين، وابن أبي شعبة، والنَّسائي، والخليلي، والعجلي، وابن سعد، وابن مهدي، وابن عدي ونعته أبو حاتم بكونه: "مُتقارب"، وذكره ابن خلفون في "الثَّقَات".⁽⁵⁾

25- سليمان بن حرب بن بجيل أبو أيوب الأزدي (ت 222 هـ): قال البيهقي: "ثنا سليمان بن حرب... اتَّفَق العلماء بصحيح الاخبار وسقيمها على صحَّتهما وعدالة رواتهما"⁽⁶⁾، وهو كما قال، فقد اتَّفقت عبارات النُّقَاد على توثيقه، قال أبو حاتم: "إمام من الأئمة، لا يدلس، ويتكلم في الرجال وفي الفقه.."، وقد وثَّقه كلٌّ من ابن خراش، وابن سعد، وابن عدي، وابن قانع، وابن السَّمعاني، ويعقوب بن شعبة السدوسي، والنَّسائي، وذكره ابن حبان في "الثَّقَات"، وخرَّج حديثه في صحيحه، وكذا فعل أبو عوانة وابن خزيمة والحاكم.⁽⁷⁾

26- شعيب بن اللَّيث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي (ت 199 هـ): قال البيهقي: "... وشعيب بن اللَّيث... مجمع على عدالتهم، مُحتَجَّ بهم في الصحيح"⁽⁸⁾، وهو كما قال فقد

⁽¹⁾ ووثَّقه ابن حجر تقريب التهذيب 379/1 يُنظر ترجمته في الجرح والتَّعديل 57/4، تهذيب الكمال 466/10، تهذيب التهذيب 22/2.

⁽²⁾ الخلافيات 276/2 رقم 1523.

ووثَّقه الذهبي الكاشف 475/2، وقال الحافظ التقريب 375/1: "ثقة ثبت فقيه" يُنظر في ترجمته الجرح والتَّعديل 13/1، تهذيب الكمال 391/10، إكمال تهذيب الكمال 277/5.

⁽⁴⁾ الخلافيات 8/2 رقم 1041.

⁽⁵⁾ ووثَّقه الذهبي الكاشف 522/2، وابن حجر تقريب التهذيب 405/1 يُنظر في ترجمته: الجرح والتَّعديل 103/4، تهذيب الكمال 372/10، إكمال تهذيب الكمال 46/6، تهذيب التهذيب 86/2.

⁽⁶⁾ الخلافيات 94/1 رقم 49.

ونعته بالإمام كلٌّ من الذهبي الكاشف 523/2، وابن حجر تقريب التهذيب 406/1 وينظر: الجرح والتَّعديل 108/4، تهذيب الكمال 384/10، إكمال تهذيب الكمال 46/6، تهذيب التهذيب 88/2.

⁽⁸⁾ الخلافيات 276/2 رقم 1523.

وثَّقه أبو حاتم، وأحمد بن صالح، وابن يونس، والخطيب، وإبراهيم بن نصر، وذكره ابن شاهين وابن حبان في "الثقات" ⁽¹⁾.

27- عبد الحميد بن أبي أويس أبو بكر الاعشى (ت 202 هـ): قال البيهقي: "... حدَّثني أبو بكر بن أبي أويس . . . وسائر رواته مُتَّفَقٌ على عدالتهم" ⁽²⁾ وهو كما قال فقد كان مفتي أهل المدينة جميلاً ذا هيئة، وثَّقه كلُّ من ابن معين، وأبو داود، والعجلي، والنسائي، وأحمد، وابن حبان، ويعقوب بن شعبة، والخليلي، ومحمد بن سعد، وابن عدي، وقال عنه أبو حاتم: "متقارب"، ونقل الحاكم عن الدارقطني قوله فيه: "حجّة"، وقد ندم ابن مهدي على أنّه لم يكثر عنه. ⁽³⁾

28- عبد الله بن محمد بن زياد بن واصل بن ميمون أبو بكر النيسابوري (ت 324 هـ): قال البيهقي: "أنا أبو بكر النيسابوري. . . رواة هذا الحديث كلّهم ثقات، مجمع على عدالته" ⁽⁴⁾، وهو كما قال فقد قال عنه الحاكم: "كان إمام عصره من الشافعية بالعراق، ومن أحفظ الناس للفقهيات واختلاف الصحابة"، وعبر عنه الخطيب بقوله: "وكان حافظاً متقناً، عالماً بالفقه والحديث معاً، موثقاً في روايته"، وقال البرقاني: "سمعت الدارقطني يقول: ما رأيت أحداً أحفظ من أبي بكر النيسابوري" ⁽⁵⁾.

29- عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل بن زراع بن علي النفيلي (ت 234 هـ): قال البيهقي: "ثنا النفيلي. . . مجمع على عدالتهم" ⁽⁶⁾، وهو كما قال فقد وثَّقه أبو داود، وأحمد بن حنبل، وابن واره، والنسائي، وابن قانع، ومسلمة بن قاسم، والسمعاني، والدارقطني، وابن حبان. ⁽⁷⁾

وقال الذهبي كان "مفتياً متقناً" الكاشف 579/2، في التَّقریب (438/1): "ثقة نبيل فقيه"، وينظر: الجرح والتَّعديل لابن أبي حاتم 351/4.

⁽¹⁾ إكمال تهذيب الكمال 280/6، تهذيب التهذيب (175/2).

⁽²⁾ الخلافيات 8/2 رقم 1041.

وكذا قال الذهبي، الكاشف 231/3، وابن حجر تقریب التهذيب 565/1، وينظر: إكمال تهذيب الكمال 46/6، تهذيب التهذيب 477/2.

⁽³⁾ الجرح والتَّعديل 103/4، تهذيب الكمال 372/10.

⁽⁴⁾ الخلافيات 187/1 رقم 261.

⁽⁵⁾ وبنحو ذلك وصفه الذهبي تاريخ الاسلام 491/7، ينظر ترجمته: تاريخ بغداد 339/10، سير أعلام النبلاء 65/15.

⁽⁶⁾ الخلافيات 416-415/2.

ووثَّقه الذهبي الكاشف 191/3، وابن حجر قال في التَّقریب 543/1: "ثقة حافظ"، وينظر في ترجمته تهذيب الكمال 88/16، إكمال تهذيب

⁽⁷⁾ الكمال 184/8، الثقات 356/8.

30- عبد الله بن وهب بن مسلم (ت 197 هـ) : قال البيهقي: "ثنا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، ثنا عمي... رواة هذا الحديث كلّهم ثقات، مجمع على عدالتهم"⁽¹⁾، هو كما قال فهو أحد الأعلام، قال الميموني عن أحمد: "كان ابن وهب له عقل ودين وصلاح"، وقال العجلي: "مصري ثقة، صاحب سنة، رجل صالح، صاحب آثار"، وقد وثّقه ابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وابن عديّ، والنسائي، وقد سبق الخليلي البيهقي في نقل الاتفاق على توثيقه فقال: "ثقة مُتَّفَق عليه وموطؤه يزيد على من روى عنه مالك"⁽²⁾.

31- عبيد الله بن عمر القواريري أبو سعيد (ت 233 هـ) : قال البيهقي: "عبيد الله بن عمر القواريري ثقة، مُتَّفَق على عدالته، والله أعلم"⁽³⁾ هو كما قال البيهقي فقد كان أعلم الناس بحديث البصرة، وثّقه صالح جزرة، وأبو حاتم، ويحيى بن معين، والعجلي، والنسائي، ومسلمة بن قاسم، ومحمّد بن سعد، وابن قانع، وكتب عنه أحمد بن حنبل، وذكره ابن خلفون وابن حبان في "الثقات"، قال السمعاني: "كان ثقة حافظاً"⁽⁴⁾.

32- عثمان بن أحمد بن عبد الله ابن السماك أبو عمرو (ت 344 هـ): قال البيهقي: "ثنا أبو عمرو عثمان بن أحمد بن عبد الله ابن السماك... وهو صحيح على شرط البخاري ومسلم؛ لأن رواته مُتَّفَق على عدالتهم"⁽⁵⁾، وهو كما قال البيهقي ونعته بالثقة المأمون، وثّقه الحاكم، وابن شُهَيْن، والخطيب، قال الدارقطني: "كتب ابن السماك عن الحسن بن مكرم ومن بعده، وأكثر الكتابة، وكتب الكتب الطّوال والمُصنّفات بخطّه، وكان من الثّقات"، وكذا قال أبو الحسين بن القطّان: "كان ثقة صالحاً صدوقاً"⁽⁶⁾.

33- عمرو بن مُرّة بن عبد الله بن طارق بن الحارث الكوفي (ت 118 هـ): قال البيهقي: "عن عمرو بن مرة... اتَّفَق العلماء بصحيح الاخبار وسقيمتها على صحّتهما وعدالة رواتهما"⁽⁷⁾، أحد الاعلام، وهو كما قال البيهقي فقد اتَّفقت عبارات النُقّاد في توثيقه مع أنّه

⁽¹⁾ الخلافيات 1/187 رقم 261.

⁽²⁾ ووثّقه ابن حجر التّقریب 1/556 يُنظر في ترجمته: الجرح والتّعديل 5/189، تهذيب الكمال 16/277، تهذيب التهذيب 2/453.

⁽³⁾ الخلافيات 6/65 رقم 4071.

⁽⁴⁾ إكمال تهذيب الكمال 5/99، تهذيب التهذيب 3/23. ووثّقه الذهبي الكاشف 3/358 وقال الحافظ في التّقریب 1/643: "ثقة ثبت"، يُنظر

الجرح والتّعديل 5/327، تهذيب الكمال 19/130،

⁽⁵⁾ الخلافيات 2/169 رقم 1318.

⁽⁶⁾ لسان الميزان 5/373.

⁽⁷⁾ الخلافيات 1/94 رقم 49.

رُمي بالإرجاء، كان عبد الرحمن بن مهدي يقول: "حفاظ الكوفة أربعة : عمرو بن مَرّة ومنصور وسلمة بن كهيل وأبو حصين"، وقال أبو حاتم: "عمرو بن مرة صدوق ثقة وكان يرى الإرجاء"، وثقه يحيى بن معين، وشعبة، وأحمد بن حنبل، وابن نمير، ويعقوب بن سفيان وقال حفص بن غياث:

"ما سمعت الأعمش يثني على أحد إلا على عمرو بن مَرّة ، فإنه كان يقول : كان مأمونا على ما عنده".¹

34-القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن (ت 421 هـ): قال البيهقي: "أخبرناه القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن... وسائرهم مُتَّفَق على عدالتهم"⁽²⁾، وهو كما قال فقد كان شيخ خراسان عِلْمًا ورياسةً وَعِلْوً إِسْنَاد، أثنى عليه الحاكم، وفخم أمره، وقد ذكره الحافظ أبو بكر محمد بن منصور السَّمْعَانِي فقال: "هو ثقة في الحديث".⁽³⁾

35-الليث بن سعد بن عبد الرحمن أبو الحارث الفهري (ت 175 هـ): قال البيهقي: "ثنا الليث بن سعد... مجمع على عدالتهم، مُحتَجَّ بهم في الصحيح"⁽⁴⁾، وهو الإمام العلم المشهور، وهو كما قال البيهقي فقد اتَّفقت عبارات الأئمة على توثيقه وإجلاله، قال أحمد: "الليث بن سعد كثير العلم صحيح الحديث"، وبنحوه قال كل من ابن خراش، وعمرو بن علي، والخليلي، ويحيى بن معين، والنسائي، وأبو زرعة، وعلى ابن المديني، والعجلي، وأحمد بن صالح، ويعقوب بن شعبة.⁽⁵⁾

36-مالك بن مغول بن عاصم أبو عبد الله (ت 157 هـ - 159 هـ): قال البيهقي "ثنا مالك بن مغول...، وهو صحيح على شرط البخاري ومسلم؛ لأن رواته مُتَّفَق على عدالتهم"⁽⁶⁾، هو كما قال فقد كان من عبّاد أهل الكوفة ومتقنيهم، قال أحمد بن حنبل: "مالك بن مغول ثقة ثبت في الحديث"، وثقه ابن حبان، وأبو حاتم، ويحيى بن معين، والنسائي، وأبو نُعيم،

¹ قال الحافظ في التَّقريب 745/1: "ثقة عابد كان لا يدّلس ورمي بالإرجاء"، يُنظر في ترجمته: الجرح والتَّعديل 257/6، تهذيب التهذيب 304/3، الكاشف 536/3.

⁽²⁾ الخلافيات 2/85 رقم 1180.

⁽³⁾ ووصفه الذهبي ب: "الإمام العالم المُحدِّث، مسند خراسان" يُنظر في ترجمته: تاريخ الاسلام 356/17.

⁽⁴⁾ الخلافيات 2/276 رقم 1523.

وكذا قال الذهبي الكاشف 73/4، وقال الحافظ: "ثقة حجة" لسان الميزان 399/9 يُنظر في ترجمته: الجرح والتَّعديل 179/1، تهذيب الكمال 24/255، تهذيب التهذيب 3/481.

⁽⁶⁾ الخلافيات 2/169 رقم 1318.

والطبراني، والعجلي، والسَّمْعاني، وكان عبد الرحمن بن مهدي يقول حين يذكره: "وإذا رأيت الكوفي يذكر مالك بن مغول فاطمئن إليه".⁽¹⁾

37- محمد بن الحسين بن مكرم أبو بكر (ت 309 هـ): قال البيهقي: "نا محمد بن الحسين بن مكرم مُتَّفَقٌ على ثقتهم"⁽²⁾، هو كما قال فقد وثَّقه الدَّارقُطني، وقال إبراهيم بن فهد: "ما قديم علينا من بغداد أحد أعلم بالحديث من ابن مكرم".⁽³⁾

38- محمد بن الهيثم بن حماد بن واقد أبو الاحوص (ت 299 هـ): قال البيهقي: "ثنا محمد بن الهيثم القاضي... مجمع على عدالتهم، مُحتَجَّ بهم في الصحيح" وهو كما قال وثَّقه مسلمة بن قاسم، وابن حبان، وابن خراش، والخطيب، والدَّارقُطني: "ثقة حافظ".⁽⁴⁾

39- محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق أبو بكر بن داسه (ت 346 هـ): قال البيهقي: "أنا أبو بكر بن داسه... مجمع على عدالتهم"⁽⁵⁾ وهو كما قال البيهقي فهو راوية كتاب السُّنن لأبي داود، سمع: أبا داود السَّجستاني، وأبا جعفر محمد بن الحسن بن يونس الشَّيرازي، وإبراهيم بن فهد، وغيرهم⁽⁶⁾

40- محمد بن سلمة بن عبد الله أبو عبد الله الباهلي (ت 191 هـ): قال البيهقي: "ثنا محمد بن سلمة... مجمع على عدالتهم"⁽⁷⁾، هو كما قال البيهقي فقد وثَّقه النَّسائي، والعجلي، والعجلي، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن سعد، وأبو حاتم، وذكره ابن حبان في كتاب "الثَّقَات".⁽⁸⁾

41- محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب (ت 158 هـ): قال البيهقي: "عن ابن أبي ذئب... وسائرهم مُتَّفَقٌ على عدالتهم"⁽⁹⁾، الإمام المشهور وهو كما قال

قال عنه الذهبي الكاشف 236/4: "حجة مبرز في الصَّلاح"، قال الحافظ التقريب 917/1: "ثقة ثبت" يُنظر الجرح والتَّعديل 215/8، تهذيب الكمال 158/27، ، الثَّقَات 462/7، التهذيب 15/4.

(2) الخلافيات 171/2 رقم 1320

(3) ووصفه الذهبي سير أعلام النبلاء 286/14 "بالإمام الحافظ البارع الحجة"، يُنظر في ترجمته تاريخ بغداد 23/3.

(4) وقال الحافظ التقريب 904/1 "ثقة حافظ" يُنظر في ترجمته: لثَّقَات 151/9، تهذيب الكمال 571/23، إكمال تهذيب الكمال

378/10، الكاشف 217/4، تهذيب التهذيب 722/3

(5) الخلافيات 415/2 رقم 1804

(6) وصفه الذهبي فقال: "الشيخ الثقة العالم" سير أعلام النبلاء 538/15، ويُنظر: تاريخ الاسلام 839/7.

(7) الخلافيات 415/2 رقم 1804

(8) كذا وثَّقه الحافظ ابن حجر في التَّحْقِيق 849/1، ينظر في ترجمته: الجرح والتَّعديل 276/7، تهذيب الكمال 289/25، تهذيب التهذيب 576/3

(9) الخلافيات 85/2 رقم 1180

البهقي فقد وثّقه يعقوب بن شيبه، والنّسائي، وأبو زرعة، وابن حبّان، والخليلي، ورمي بالقدر ونفاه عنه الواقدي، وكان يتحرى الرّواية عن الثّقات، قال أبو داود: "سمعت أحمد بن صالح يقول: شيوخ ابن أبي ذئب كلّهم ثقات الا البياضي".¹

42- محمّد بن عبد الله بن عبد الحكم أبو عبد الله المصري (ت268هـ): قال البهقي: "ثنا محمّد بن عبد الله المصري... مجمع على عدالتهم، مُحتجّ بهم في الصحيح"⁽²⁾، هو كما قال البهقي فقد كان فقيهاً إماماً، وثّقه ابن أبي حاتم، واتفقت عبارات النّقاد على توثيقه وتبجيله مثل النّسائي، ومسلمة، والصدفي، وابن خزيمة، وابن يونس.⁽³⁾

43- محمّد بن علي بن دحيم بن كيسان أبو جعفر الشيباني الكوفي (ت353 هـ): قال البهقي "أنا أبو جعفر بن دحيم،... اتّفق العلماء بصحيح الاخبار وسقيمتها على صحّتهما وعدالة رواتهما"⁽⁴⁾، وهو كما قال البهقي قال ابن حماد الكوفي: "كان صالحاً، صدوقاً قليل المعرفة، وسماعه في كتب أبيه".⁽⁵⁾

44- محمّد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان أبو العبّاس الأصمّ (ت346 هـ): قال البهقي: "ثنا أبو العبّاس الأصمّ... وسائرهم مُتّفق على عدالتهم"⁽⁶⁾ وهو كما البهقي فهو فهو أحد شيوخه الأفاضل، وثّقه الحاكم، وابن خزيمة، وقال أبو حاتم الرازي عنه: "بلغنا أنّه ثقة صدوق".⁽⁷⁾

45- نعيم بن عبد الله المجرم أبو عبد الله المدني (ت111 هـ): قال البهقي: "عن نعيم المجرم.. مجمع على عدالتهم، مُحتجّ بهم في الصحيح"⁽⁸⁾، وهو كما قال البهقي فقد وثّقه

¹ ووثّقه الذهبي الكاشف 152/4 وفي التّقريب 871/1 "ثقة فقيه فاضل" يُنظر: الجرح والتّعديل 313/7، الثّقات 390/7، تهذيب الكمال

360/25، التهذيب 628/3، تحفة التحصيل 453/1

⁽²⁾ الخلافيات 276/2 رقم 1523

قال الحافظ عنه في التهذيب (608/3): "الفقيه" وفي التّقريب (862/1): "ثقة" يُنظر: الجرح والتّعديل (300/7) تهذيب الكمال (497/25)

⁽³⁾ الكاشف (141/4)

⁽⁴⁾ الخلافيات 94/1 رقم 49

⁽⁵⁾ فقد قال الذهبي: "وكان أحد الثّقات"، وفي تاريخ الإسلام: "وكان ثقة صدوقاً" يُنظر في ترجمته من سير أعلام النبلاء 36/16، تاريخ الإسلام 49/8.

⁽⁶⁾ الخلافيات 85/2 رقم 1180.

⁽⁷⁾ قال الذهبي عنه: "الإمام المُحدّث مسند العصر، رحلة الوقت" يُنظر ترجمته تاريخ الإسلام 841/7، سير أعلام النبلاء 452/15.

⁽⁸⁾ الخلافيات 276/2 رقم 1523

يحيى بن معين، وأبو حاتم، ومحمد بن سعد، والنسائي، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات.⁽¹⁾

46- هلال بن العلاء بن هلال بن عمر بن هلال بن أبي عطية (ت280هـ): قال البيهقي:

" ثنا هلال بن العلاء الرقيّ... مجمع على عدالتهم"⁽²⁾ وهو كما قال البيهقي فقد وثقه النسائي، النسائي، وأبو حاتم الرازي، وذكره ابن حبان في " الثقات".⁽³⁾

47- همام بن يحيى بن دينار أبو عبد الله الأزدي (ت163هـ): قال البيهقي: " ثنا همام...

مجمع على عدالتهم"⁽⁴⁾ هو كما قال فقد وثقه الحاكم، ويزيد بن هارون، ويحيى بن معين وعلي ابن المديني، وأحمد، وقال ابن أبي حاتم: "سئل أبو زرعة عنه فقال: "لا بأس به"، ووثقه العجلي، وعمرو بن علي، ومحمد بن سعد، وابن المبارك، وذكره ابن حبان في "الثقات".⁽⁵⁾

48- الوليد بن العيزار بن حريث العبدي (ت120هـ): قال البيهقي: " وهو صحيح على

شرط البخاري ومسلم؛ لأنّ رواته مُتَّفَق على عدالتهم"⁽⁶⁾ والأمر كما قال البيهقي فقد وثقه كُلُّ كُُلِّ من ابن معين، وأبو حاتم، والعجلي، وأحمد بن صالح المصري، وذكره ابن حبان في "الثقات".⁽⁷⁾

49- يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن بن يحيى بن حماد أبو زكريا (ت226هـ): قال

البيهقي: " ثنا يحيى بن يحيى... اتَّفَق العلماء بصحيح الاخبار وسقيهما على صحتهما وعدالة رواتهما"⁽⁸⁾، ربحانة نيسابور كما كان يُلقَّب، وهو كما قال البيهقي، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: "كان ثقة وزيادة، وأثنى عليه خيرا"، ووثقه قتيبة بن سعيد، وابن منصور،

(1) ووثقه الحافظ ابن حجر تقريب التهذيب 1007/1 ويُنظر ترجمته تهذيب الكمال 487/29

(2) الخلافيات 415/2 رقم 1804

(3) ووافقه الذهبي الكاشف 437/4، وقال ابن حجر في التَّقریب 1027/1: "صدوق"، وينظر ترجمته الجرح والتَّعديل 79/9، تهذيب التهذيب 291/4

(4) الخلافيات 415/2 رقم 1804

وقال الحافظ تقريب التهذيب 1054/1: "ثقة ربما هم" يُنظر ترجمته الجرح والتَّعديل 107/9، تهذيب الكمال 302/30، الكاشف 431/4.

(5) تهذيب التهذيب 284/4

(6) الخلافيات 171/2 رقم 1320.

ووثقه كلٌّ من الذهبي الكاشف 458/4 والحافظ ابن حجر تقريب التهذيب 1040/1 يُنظر: الجرح والتَّعديل 10/9، إكمال تهذيب الكمال

(7) 245/12، تهذيب التهذيب 321/4

(8) الخلافيات 94/1 رقم 49

وابن راهويه، و ابن عدي، وأبو زرعة، والنسائي، ومحمد بن يحيى الذهلي، و قال عنه أبو عبد الله الحاكم: "إمام عصره بلا مدافعة"، وذكره ابن حبان و ابن شاهين في الثقات".⁽¹⁾

50- يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم أبو محمد الأزدي (ت297هـ): قال البيهقي: "ثنا يوسف بن يعقوب، اتفق العلماء بصحيح الاخبار وسقيمها على صحتها وعدالة رواتهما"⁽²⁾، وهو كما قال فقد وثقه الخطيب فقال: "جلس في مسجد الجامع سنة ثلاث وثمانين ومائتين فأحمدت مذاهبه، وحسن حكمه، واستقامت طريقته، وكثر الشاكر له"، وكان أسند أهل زمانه ببغداد، ونقل الخطيب عن طلحة بن محمد بن جعفر قوله: "يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد كان رجلاً صالحاً عفيفاً خيراً حسن العلم بصناعة القضاء، شديداً في الحكم، لا يراقب فيه أحداً، وكانت له هيبة ورياسة، وحمل الناس عنه حديثاً كثيراً، وكان ثقةً أميناً"⁽³⁾.

نلاحظ من خلال هذا العرض للمطلب الأول أنّ التراجم المتحقق فيهم الإجماع الذي حكاه البيهقي عددهم بلغ الخمسين راوياً، وهذا عدد كبير بالنسبة للرواة الذين حكى فيهم الإجماع في التعديل وهذا فيه دلالة على حجم التوفيق في تلك الإجماعات.

- المطلب الثاني: الرواة الذين لم تتحقق رواية الإجماع في تعديلهم: بلغ عددهم (أحد عشر راوياً) مع ترتيب أسمائهم على حروف المعجم.

1- أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم بحشل (ت264 هـ) : قال البيهقي: "ثنا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب... رواية هذا الحديث كلّهم ثقات، مجمع على عدالتهم"⁽⁴⁾

⁽¹⁾ وقال الذهبي الكاشف 505/4 "ثبت فقيه صاحب حديث، وليس بالمكثر جداً"، وفي التّقریب، 1069/1. للحافظ: "ثقة ثبت إمام" يُنظر في ترجمته: الجرح والتّعديل 197/9، تهذيب الكمال 99/8، إكمال تهذيب الكمال 377/12.

⁽²⁾ الخلافيات 94/1 رقم 49

⁽³⁾ تاريخ بغداد 456/16، سير أعلام النبلاء 85/14.

⁽⁴⁾ الخلافيات 187/1 رقم 261.

ليس كما قال: فقد كان مستقيم الحديث ثم اختلط وأنكر عليه الأئمة ذلك وقد أخرج له مسلم في الصحيح، إلا أن أهل الحديث أبانوا أن مسلماً أخرج عنه قطعاً قبل اختلاطه قال ابن الأخرم: "نحن لا نشكُّ في اختلاطه بعد الخمسين وإنما ابتلي بعد خروج مسلم من مصر" لكن ذكر غير واحد من الحفاظ أنه رجع عن اختلاطه قال أبو حاتم: "خَلَطَ ثُمَّ رَجَعَ"⁽¹⁾ ولعلَّ البيهقي وقف على رجوعه فحكى الإجماع عليه.

2- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق (ت 160 هـ): قال البيهقي: "عن إسرائيل بن يونس، وإسرائيل ثقة مُتَّفَقٌ على عدالته"⁽²⁾ وهو ابن الحافظ أبي إسحاق السبيعي الهمداني الكوفي، وليس كما قال البيهقي فقد وثَّقه جمهور النقاد وطعن فيه بعضهم فممن وثَّقه يحيى بن معين، وكان أحمد بن حنبل، يقول: "إسرائيل كان شيخاً ثقة، وجعل يعجب من حفظه"، وبمثل ذلك قال أبو حاتم، ووثَّقه محمد بن السكري، وشعبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وابن خلفون، والعجلي، والنسائي، وطول ابن عدي ترجمته وسرد له أحاديث أفراداً، وقال: "هو ممن يُحتَجُّ به"، إلا أن ابن حزم أطلق في ضعف إسرائيل وروى ابن البراء عن علي بن المديني قوله: "إسرائيل ضَعِيف"⁽³⁾.

3- أيوب بن سليمان بن بلال أبو يحيى التيمي (ت 224 هـ): قال البيهقي: "ثنا أيوب بن سليمان بن بلال... وسائر رواته مُتَّفَقٌ على عدالته"⁽⁴⁾ والأمر ليس كما قال فقد وثَّقه مسلمة بن قاسم، وابن حبان، وأبو الوليد، الباجي، وابن يونس، وأبو داود، والذهبي، وابن حجر، وأمام هذا الجمع الذين وثَّقوه فقد لين أمره كل من الساجي، والأزدي، وتبعهم على ذلك ابن عبد البر في التمهيد، ولعلَّ البيهقي لم يعتبر بكلامهم فيه فأطلق الإجماع على توثيقه.⁽⁵⁾

⁽¹⁾ الجرح والتعديل 59/2، إكمال تهذيب الكمال 75/1، تهذيب التهذيب 34/1. الكواكب النيرات: (1/ 63) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: (2/ 25).

⁽²⁾ الخلافيات 8/6 رقم 3955.

⁽³⁾ قُلْتُ: إلا أن الحافظ تعقبهم وقال: "ثقة تكلم فيه بلا حجة"، وعلى فرض صحة قول ابن المديني فيه فليس كلامه بمسقط له، فقد قال يعقوب بن شيبة: "صالح الحديث، وفي حديثه لين"، وقال في موضع آخر: "ثقة صدوق، وليس في الحديث بالقوي، ولا بالساقط" يُنظر: الجرح والتعديل 330/2، تهذيب الكمال 515/2، إكمال تهذيب الكمال 128/2، تهذيب التهذيب 133/1، التقريب 134/1.

⁽⁴⁾ الخلافيات 8/2 رقم 1041.

⁽⁵⁾ قُلْتُ: إلا أن الحافظ ابن حجر تهذيب التهذيب 203/1 قد تعقب الثلاثة بقوله: "لينه الأزدي والساجي بلا دليل"، وفي تهذيب التهذيب قال: "وقال ابن عبد البر في التمهيد: أيوب بن سليمان بن بلال ضَعِيف، ووهم في ذلك، ولم يسبقه من الأئمة إلى تضعيفه إلا ما أشرنا إليه عن الساجي ثم الأزدي، والله أعلم"، يُنظر في ترجمته تهذيب الكمال 472/3، إكمال تهذيب الكمال 332/2، الكاشف 147/2، التقريب 159/1.

4- جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله بن شجاع (ت 170 هـ): قال البيهقي: "ثنا جرير بن حازم.. رواة هذا الحديث كلهم ثقات، مجمع على عدالتهم"⁽¹⁾، ليس كما قال فلم تتفق عبارات النقاد عليه، فقد ذكره العقيلي من بين "جملة الضعفاء" قال: "قال يحيى بن معين ضعيف في قتادة روى عنه مناكير، وكان تغير بأخرة"، وبالمقابل وثقه جمهور النقاد مثل البزار، والدارقطني، والعجلي، وذكره ابن شاهين في "جملة الثقات".²

5- الحسن بن محمد بن حبيب بن أيوب أبو القاسم النيسابوري (ت 406 هـ): قال البيهقي "وأبو القاسم بن حبيب من أصله... مجمع على عدالتهم"⁽³⁾، لم أقف على كثير كلام في ترجمته، وغاية ما يوجد ما قاله الذهبي في تاريخ الاسلام: "صنف في القرآن، والتفسير، والأدب، وعقلاء المجانين سمع محمد بن يعقوب الأصم، وأبا الحسن الكارزي، ومحمد بن صالح بن هاني، وأبا حاتم محمد بن حبان البستي، وأحمد بن محمد بن حمدون الشرمقاني، وجماعة"⁽⁴⁾، إلا أن الذهبي في السير قد ذكر أن الحاكم قد تكلم فيه فقال: "قد تكلم فيه الحاكم في رقعة نقلها عنه مسعود بن علي السجزي فאלله أعلم".⁽⁵⁾

6- خالد بن مهران الحافظ الحذاء قال البيهقي: "عن خالد،... اتفق العلماء بصحيح الاخبار وسقيمها على صحتها وعدالة رواتهما"⁽⁶⁾، وهو كما قال البيهقي فقد وثقه ابن معين كذا النسائي والعجلي وقال أحمد بن حنبل "ثبت"، وذكره ابن شاهين في الثقات، وابن خلفون كذلك وقال: "كان فقيها محدثا"، إلا أن أبا حاتم الرازي خالفهم فقال: "يكتب حديثه، ولا يحتج به"، ولعل البيهقي رأى أن كلام أبي حاتم فيه من قبل حفظه لا من قبل ديانته لذلك أطلق الإجماع على عدالته.⁽⁷⁾

(1) الخلافيات 187/1 رقم 261

² وثقه ابن حجر تقريب التهذيب 1/1 96 وينظر ترجمته تهذيب الكمال 4/524، إكمال تهذيب الكمال 3/18، تعريف أهل التقديس

78/1، تهذيب التهذيب 1/294.

(3) الخلافيات 2/415 رقم 1804.

(4) تاريخ الاسلام 9/105.

(5) سير أعلام النبلاء 17/237.

(6) الخلافيات 1/94 رقم 49.

ونعته الذهبي الكاشف 253/2، "نقة إمام"، وقال الحافظ تهذيب التهذيب 1/533 ب: "خالد ثقة، مهيبا، كثير الحديث" يُنظر: تهذيب

(7) الكمال 8/177، إكمال تهذيب الكمال 4/153

7- سعيد بن أبي هلال، أبو علاء الليثي (ت 130 هـ): وليس كما قال البيهقي: "عن سعيد بن أبي هلال.. مجمع على عدالتهم، مُحتَجَّ بهم في الصحيح"⁽¹⁾، إذ قال بتضعيفه ابن حزم ووثقه جمهور النقاد، فقد وثَّقه كلُّ من أبي حاتم، ومحمد بن سعد، وابن خزيمة، والدَّارقطني، والخطيب، وابن عبد البرّ، وابن حبان، وذكره ابن خلفون الثَّقَات.⁽²⁾

8- عبد الرحمن بن الحسن بن أحمد الهمداني القاضي (ت 352 هـ): قال البيهقي: "ثنا عبد الرحمن بن الحسن القاضي بهمدان... اتَّفَق العلماء بصحيح الاخبار وسقيمها على صحتِّهما وعدالة رواتهما"⁽³⁾ وليس كما قال البيهقي فقد رماه بالكذب القاسم بن أبي صالح، وقال صالح بن أحمد الهمداني: "ضَّعِيف ادَّعى الرِّوَاية عن إبراهيم بن الحسين بن ديزيل فذهب علمه"، وقال الدَّارقطني "رأيت في كتبه تخاليط"، وقال أبو يعقوب بن الدخيل: "لم يحمدا أمره"⁽⁴⁾.

9- عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث أبو محمد المصري (ت 214 هـ): قال البيهقي: "ثنا محمد بن عبد الله المصري، ثنا أبي... مجمع على عدالتهم، مُحتَجَّ بهم في الصحيح"⁽⁵⁾، وليس كما قال البيهقي فقد وثَّقه أبو زرعة، وأبو حاتم، والعجلي، وابن يونس، وأحمد بن صالح، وذكره ابن خلفون في كتاب "الثَّقَات"، وكذلك فعل ابن حبان، وسبق الخليئي البيهقي في نقل الاتِّفاق على توثيقه، لكن بالمقابل كذَّبه يحيى بن معين وأنكر عليه.⁽⁶⁾

10- عثمان بن عمر بن فارس بن لقيط بن قيس أبو محمد (ت 207 هـ - 209 هـ): قال البيهقي: "ثنا عثمان بن عمر... وهو صحيح على شرط البخاري ومسلم؛ لأن رواته مُتَّفَق على

(1) الخلافيات 2/276 رقم 1523

(2) تعقب ابن حجر ابن حزم فقال: "لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفا" لسان الميزان 313/9، وقال الحافظ: "ثقة ثبت تهذيب التهذيب 48/2، قلت: ولعل البيهقي لم يعتبر بمخالفة ابن حزم أو الاظهر أنه لم يقف على كلامه ولذلك حكى الإجماع على توثيقه يُنظر في ترجمته: الجرح والتعديل 71/4، تهذيب الكمال 94/10، إكمال تهذيب الكمال 364/5.

(3) الخلافيات 94/1 رقم 49

(4) تاريخ بغداد 591/10، لسان الميزان 96/5.

(5) الخلافيات 2/276 رقم 1523.

(6) قلت: لكن الحافظ بن حجر بيّن سبب ذلك في "التهذيب" 370/2، وأنه في أمر أنكره عليه فقط، فجاءت عبارته في التقريب 520/1:

"صدوق، أنكر عليه ابن معين شيئا"، ولأجل ذلك حكى البيهقي الإجماع على توثيقه وكذا فعل الخليئي قبله ويُنظر في ترجمته الجرح والتعديل 105/5، إكمال تهذيب الكمال 25/8.

عدالتهم⁽¹⁾، وليس كما قال فقد وثّقه ابن قانع، وأبو حاتم، ويحيى بن معين وكذلك قال محمد بن سعد، وأحمد، وأحمد بن عبد الله العجلي وزاد: "ثبت في الحديث"، وذكره ابن حبان وابن خلفون في "الثقات"، لكن قال أبو حاتم: "كان يحيى بن سعيد لا يرضاه"⁽²⁾.

11- علي بن قادم أبو الحسن الخزاعي الكوفي (ت212هـ): قال البيهقي: "أنا علي بن قادم... اتفق العلماء بصحيح الاخبار وسقيمتها على صحتهم وعدالة روايتهم"⁽³⁾، ليس كما قال البيهقي فلم تتفق عبارات النقاد على توثيقه، فقد كان يتشيع، قال ابن سعد "كان مُمتنعاً منكر الحديث شديد التشيع"، وقال يحيى بن معين: "علي بن قادم ضعيف"، وقال الساجي: "صدوق وفيه ضعف"، وقال ابن عدي: "ونقم على علي بن قادم أحاديث رواها عن الثوري غير محفوظة، وهو ممن يكتب حديثه" وبالمقابل قد ذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"، ووثّقه ابن قانع، والعجلي، وخرّج الحاكم حديثه في "المستدرک"، وقال: ثقة مأمون"، وقال أبو الحسن بن القطان: "يستضعف وإن كان صدوقاً"، قال عنه أبو حاتم: "محلّه الصدق"⁽⁴⁾.

نلاحظ أنّ البيهقي عبر عن الإجماع بعبارات صريحة، وأنّه في تلك التراجم ظهر أنّه يُمكن توجيه كلام البيهقي بعدّة اعتبارات، وإن كان ظهر من خلال البحث عدم اتفاقهم على أولئك الرواة، من تلك الاعتبارات كونه لم يقف على كلام الحاكم في الترجمة رقم (5)، أو أنّ حكاية الإجماع تتجه إلى ما قبل اختلاط الراوي مثل الترجمة رقم (1)، أو أنّه لم يعتبر بكلام من تكلم فيه وجعله من قبيل الخطأ مثل الترجمة رقم (3.2) أو أن عبارته تتجه إلى اتفاقهم على ديانة الراوي وعدالته، وأغلب التراجم في هذا المطلب تدخل تحت هذا الاعتبار.

تحليل نتائج المبحث الأول:

(1) الخلافيات 2/169 رقم 1318.

(2) قلت: إلّا أنّي وقفت على قول البخاري في "تاريخه" 6/240: "قال علي: احتج يحيى بن سعيد بكتاب عثمان بن عمر بحديثين عن أسامة، عن عطاء، عن جابر: "عرفة كلها موقف"، والمثبت مُقدم على النافي وبهذا النقل عن البخاري يمكن القول أن هذا الراوي محل اتفاق عليه عندهم، يُنظر في ترجمته: الجرح والتعديل 6/159، تهذيب الكمال 19/461، إكمال تهذيب الكمال 9/175، تهذيب التهذيب 73/3.

(3) الخلافيات 1/94 رقم 49.

(4) قال الحافظ في التّحريب 730/1 "صدوق يتشيع"، قلت: والذي يظهر أنّه لأجل صدقه حكى البيهقي الاتّفاق على عدالته يُنظر في ترجمته: الجرح والتّعديل 6/201، تهذيب الكمال 21/106، إكمال تهذيب الكمال 9/370، الكامل في الضّعفاء 6/344.

نلاحظ من خلال هذا التطرق لكلا المطلبين من المبحث الأول حجم التوفيق الكبير في تلك الإجماعات المحكية، مع اعتماده على عبارات صريحة في نقل الإجماع، وأنّ ما وجدناه عن أحد النقاد مما يكون في كلامه خرقاً لذلك الإجماع الذي يحكيه البيهقي، يُمكن أن يُوجه بعدّة اعتبارات قد تجعل من إجماعه المحكي صحيحاً وصائباً.

المبحث الثاني حكاية الإجماع عند البيهقي في التجريح:

بلغ عددُ الرواة الذين وقفت عليهم، وقد حكى فيهم الإجماع في التجريح (اثني عشرَ راوياً)، وقد قمتُ بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: الرواة الذين تحققت حكاية الإجماع في تجريحهم:

بلغ عدد من حكى فيهم البيهقي الإجماع في التجريح مع تحققه فيهم (ستّة رواة)، قمت بترتيب أسمائهم على حروف المعجم.

1- الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس بن عبد المطلب أبو عبد الله (ت. 140هـ)

قال البيهقي: "حسين بن عبد الله غير مُحْتَجّ به عند أهل العلم بالحديث، والله أعلم"⁽¹⁾، وهو كما قال البيهقي فقد قال الحاكم أبو أحمد: "ليس بالقويّ عندهم"، وضعّفه يحيى بن معين وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، وابن عدي، وقد تركه أحمد والبخاريّ، والنسائي، وقال أبو زرعة: "ليس بقويّ"، وقال أبو جعفر العجلي: "له غير حديث لا يتابع عليه"⁽²⁾.

2- عبد العزيز بن عبد الرحمن البالسي: قال البيهقي: "عبد العزيز بن عبد الرحمن من

أهل بالس شيخ يضعّفه أصحاب الحديث، ولم يأت به غيره والله أعلم"⁽³⁾، لم أقف على سنة وفاته، وهو كما قال البيهقي فقد قال النسائي "ليس بثقة"، واتّهمه الإمام أحمد، وضرب على حديثه قال ابن حبان: "لا يحلُّ الاحتجاج به بحال"، ونحنو ذلك قال أبو نعيم الأصبهاني.⁽⁴⁾

⁽¹⁾ الخلافيات 173/3 رقم 2257.

⁽²⁾ وكذا قال ابن حجر في التّقریب 248/1 يُنظر ترجمته: الجرح والتّعديل 57/3، الكامل في الضّعفاء 214/3، تهذيب الكمال 383/6.

تهذيب التهذيب 424/1

⁽³⁾ الخلافيات 156/6 رقم 4211

⁽⁴⁾ لسان الميزان 211/5.

3-مُبشر بن عبيد أبو حفص الكوفي (ت161 هـ) قال البيهقي: "والحمل على مبشر بن عبيد، وهو ممن أجمعوا على ترك حديثه"⁽¹⁾، وهو كما قال فقد رماه أحمد بالوضع، وضعفه أبو أحمد الحاكم، وأبو حاتم، وابن معين، وابن حبان، والدارقطني، والجوزقاني، قال ابن عدي: "هو بَيِّنُ الأمر في الضعف"، وذكره الساجي، وأبو جعفر العجلي، والدولابي، وأبو العرب، وابن شاهين، في "جملة الضعفاء"، قال البخاري: "منكر الحديث"⁽²⁾.

4-محمّد بن جابر بن سيار بن طلق اليمامي السُحيميّ (ت بعد 170هـ): قال البيهقي "فأما محمّد بن جابر بن سيار السحيميّ فإنّه قد تكلم فيه أئمة أهل الحديث"⁽³⁾، وهو كما قال البيهقي فقد قال أبو زرعة: "محمّد بن جابر ساقط الحديث عند أهل العلم"، وقال في موضع آخر: "ذهبت كتبه في آخر عمره، وساء حفظه، وكان يلقّن"، وكان عبد الرحمن بن مهدي يُحدّث عنه ثمّ تركه بعد، وقال عمرو بن علي: "محمّد بن جابر الحنفيّ يمامي صدوق، كثير الوهم، متروك الحديث" وضعفه النّسائي، ويعقوب بن سفيان، والعجليّ، وابن حبان، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو داود.⁽⁴⁾

5-المهال بن الجراح هو: أبو العطوف (ت168 هـ): قال البيهقي: "وأبو العطوف ممن أجمع أئمة الحديث على ترك حديثه"⁽⁵⁾، هو كما قال البيهقي فقد اتّفقت عبارات النُقّاد على تضعيفه وعدم الاحتجاج به، فقد وضعفه كلّ من أحمد، وأبو حاتم، ويزيد بن هارون، وابن الجارود، وابن المديني، والساجي، والدولابي، وابن سعد، وكذب ابن حبان، واتهمه بالكذب ابن البرقي، وأبو أحمد الحاكم، وقال النّسائي، والدارقطني: "متروك"، بينما قال البخاريّ ومسلم عنه: "منكر الحديث".⁽⁶⁾

6-يحيى بن أبي أنيسة، أبو زيد الغنوي (ت146 هـ): قال البيهقي: "يحيى بن أبي أنيسة، وهو ممّن أجمع الحفاظ على ترك حديثه"⁽⁷⁾، وهو كما قال البيهقي فقد كذبّه أخوه زيد بن

(1) الخلافيات 156/6 رقم 4211

² وقال الحافظ عنه: "متروك". التقريب 919/1 يُنظر: الجرح والتّعديل 343/8، الكامل في الضّعفاء 163/8، تهذيب الكمال 194/27.

تهذيب التهذيب 20/4

(3) الخلافيات 363/2 رقم 1705.

وكذا قال الذهبي في الكاشف 91/4 يُنظر ترجمته: الجرح والتّعديل 219/7، الكامل في الضّعفاء 328/7، تهذيب الكمال 564/24، تهذيب

(4) التهذيب 527/3

(5) الخلافيات 396/4 رقم 3313

(6) الجرح والتّعديل 523/2، الكامل 406/2، تعجيل المنفعة بزوائد الكتب الأربعة 381/1، لسان الميزان 426/2

(7) الخلافيات 288/3 رقم 2455

أبي أنيسة، وضعّفه يحيى بن معين، ويعقوب بن سفيان، والساجي، و قال أبو حاتم وأبو زرعة فيه: "ليس بالقوي"، وقال النسائي والدارقطني: "متروك الحديث"، وضعّفه ابن المديني، وابن عدي، والعجلي، و أحمد بن حنبل، والحاكم، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، وابن حبّان، والبخاري، وسبق عمرو بن علي الفلاس البيهقي في نقل اتفاق أهل الحديث على تركه، وذكره العجلي، وأبو العرب، والدولابي، وابن الجارود في جملة الضّعفاء.¹

نلاحظ من خلال هذا المطلب الأول أنّ البيهقي استخدم عدّة عبارات مختلفة للتعبير عن الإجماع، منها ما هو صريح مثل قوله في الترجمة رقم (3،5،6) ومنها ما هو مُحتمل معنى الإجماع مثل عبارته في الترجمة رقم (1،2،4). ودلت نتيجة التفتيش في أقوال النقاد أنّ في كلا القسمين أثبت انعقاد الإجماع بتلك العبارات.

المطلب الثاني: الرّواة الذين لم تتحقّق حكاية الإجماع في تجريحهم:

بلغ عدد من لم تتحقّق فيهم حكاية الإجماع في التجريح (ستّة رواة)، قمت بترتيب أسمائهم على حروف المعجم.

1- بَقِيَّةُ بن الوليد بن صائد بن كعب بن حريز (ت 197 هـ): قال البيهقي: "وقد ذكرنا أنّ ما يرويه بَقِيَّةُ عن الضّعفاء والمجهولين فليس بمقبول منه، كيف وقد أجمعوا على أن بَقِيَّةُ ليس بِحُجَّةٍ"⁽²⁾ وليس كما قال البيهقي فبقية هو المُحدّث المشهور، الكثير، وكان كثير التّدليس عن الضّعفاء والمجهولين، وصفه الأئمة بذلك، وقال النسائي: "إذا قال حدثنا وأخبرنا: فهو ثقة"، وهذه العبارة فيها ردّ على دعوى الإجماع من البيهقي، إلّا أنّ النُّقاد لم يوثقوه في كلّ ما روى فقد حكموا له بالوثاقة فيما رواه عن الثّقات وتركوا الاحتجاج به فيما رواه عن المجهولين، بيان ذلك ما قاله ابن سعد: "كان ثقة في روايته عن الثّقات، ضعيفاً في روايته عن غير الثّقات"، زاد أبو زرعة الأمر وضوحاً بقوله: "بقية عجب"، إذا روى عن الثّقات فهو ثقة"، وذكر قول ابن المبارك فيه ثمّ قال: "وقد أصاب ابن المبارك في ذلك، ثمّ قال: هذا في الثّقات فأما في المجهولين فيحدّث عن قوم لا يُعرفون، ولا يَضبطون"، وبنحوه قال ابن عدي، و النسائي، و ابن خزيمة، ووثّقه يحيى ابن معين، ووصفه بالصدق كل من يعقوب بن

¹ وكذا قال ابن حجر التّقریب/1049، والذهبي الكاشف 473/4 يُنظر ترجمته: الجرح والتّعديل 129/9، تهذيب الكمال 223/31.

تهذيب التهذيب 341/4

⁽²⁾ الخلافات 497/1 رقم 891

شبهة، والخطيب: وكان الحاكم يقول: "بقيّة ثقة مأمون"، وفي جملة من وثّقه العجلي، والجوزجاني، وابن خلفون.⁽¹⁾

2- عبدة بن معتب أبو عبد الكريم الضبيّ (ت 141 هـ): قال البيهقي: "عبدة الضبيّ غير مُحْتَجّ به عند أهل العلم بالحديث"⁽²⁾، وليس كما قال فلم تتفق عبارات النُقّاد عليه، فقد ذكره الحاكم في "الثّقات" وقال البرقي: "ليس به بأس"، لكن عبارة البيهقي لها جانب كبير من الصحة فعبدة هذا قد تغيّر في آخر عمره فتركه كثير من النُقّاد قال أبو أحمد الحاكم: "تغيّر بآخره فتركوه"، وذكره ابن المبارك فيمن يترك حديثه وجاءت عبارة ابن حبان مبيّنة لذلك فقال: "اختلف بأخرة فبطل الاحتجاج به"⁽³⁾.

3- علي بن زيد بن عبد الله بن أبي مليكة أبو الحسن (ت 127 هـ): قال البيهقي: "وعلي بن زيد بن جدعان على الطريق، وهو ممن أجمع الحفاظ على تركه"⁽⁴⁾، وليس الأمر كما قال البيهقي فقد احتمل جماعة من أهل الحديث حديثه، قال الساجي: "كان من أهل الصدق ويحتمل لرواية الجُلّة عنه، وليس يجري مجرى من أجمع على ثبته"، قال الطوسي: "صدوق إلاّ أنّه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره، وصحح هو والترمذي حديثه في كتابيهما، قال الترمذي: "صدوق"، ووثّقه ابن شَيْبَةَ والعجلي، وذكره ابن خلفون في كتاب "الثّقات"، إلاّ أنّ جملة من تكلموا فيه وضعّفوه كثر مقارنة بمن عدّلوه، ولعلّ هذا ما دفع بالبيهقي لنقل الاتفاق عليه أو أنّه يرى أنّ ثناء البقيّة عليه لا يآثر في كونه غير مُحْتَجّ به، فقد تكلم فيه كلّ من بن معين، والجوزجاني، والدارقطني، وأبو زرعة، وابن خزيمة، النّسائي، وابن الجارود،

(1) وقال الذهبي الكاشف 170/2 "وثّقه الجمهور فيما سمعه من الثّقات" وحكم الحافظ عليه تهذيب التهذيب 239/1 فقال: "صدوق، كثير التّدليس عن الضّعفاء" وقد تعقّب مغلطاي حكاية الإجماع من البيهقي فقال: "وقال البيهقي في كتاب "الخلافيات" أثناء كلام له: كيف؟ وقد أجمعوا على أنّ بقيّة ليس بحجّة وفيه نظر؛ لما أسلفناه". يُنظر ترجمته: إكمال تهذيب الكمال 6/3، تعريف أهل التقديس 163/1.

(2) الخلافيات 305/6 رقم 4455.

وهذا لخص ابن حجر أقوال النُقّاد فيه فقال في التّقريب: "ضّعيف، واختلف بآخره من الثامنة" التّقريب 656/1. ينظر إكمال تهذيب الكمال 116/9، تهذيب التهذيب 64/3.

(4) الخلافيات 87/1 رقم 31.

وابن قانع، وابن حزم، وذكره أبو القاسم البلخي، وأبو العرب القيرواني، وأبو جعفر العقيلي، وابن السكن، والبرقي، في جملة الضّعفاء⁽¹⁾.

4- قرّع الضبيّ الكوفيّ توفي في زمن عثمان رضي الله عنه: ذكره البيهقي فقال: "ثمّ قزعة بن سويد وقرّع ليسا ممن تقبل منهما مثل هذه الرّواية المنكرة، وأمرهما عند أهل الحديث لين"⁽²⁾، وليس كما قال، فله إدراك ورواية عن عمر بن الخطاب، وقيل بينهما رجل، قال عنه الخطيب: "كان مُخْضَرَمًا أدرك الجاهليّة والإسلام وقُتِل في خلافة عثمان شهيدًا"⁽³⁾.

5- قزعة بن سويد بن حجير بن بيان أبو محمّد توفي بين (ت 171 هـ و 180 هـ): ذكره البيهقي فقال: "ثمّ قزعة بن سويد و قرّع ليسا ممن تقبل منهما مثل هذه الرّواية المنكرة، وأمرهما عند أهل الحديث لين"⁽⁴⁾، الذي يظهر أنّ البيهقي قد وهم في هذا الرّاي، فالصّواب أنّه قزعة بن يحيى وقيل: ابن الأسود، مولى زياد، فكل من روى هذا الحديث قال: "عن قزعة" مهملًا لم ينسبه، وحينما سئل الدّارقطني في علله عن هذا الحديث، قال: "ورواه عبيدة..." إلى أن قال: "عن قزعة مولى زياد"، والرّاي لتك الرّواية الّتي ذكرها البيهقي هو "قزعة بن يحيى مولى زياد" المتوفى (91 هـ) قد قال فيه ابن خراش: "صدوق" قال العجلي: "بصري، تابعي ثقة" ووثقه الحافظ ابن حجر فقال في التّقريب: "ثقة"، كما أنّ ابن حبان ذكره في "ثقاته" ووصمه البزار بأنّه: "ليس به بأس"، ولم أقف في ترجمته على جرح وغاية ما وُجد شكّ أبي حاتم في سماعه من قتادة أم لا، وبتالي قول البيهقي: "أنّ أمره عند أهل الحديث لين" غير مُتّجه، والذي يظهر أنّ البيهقي وهم واشتبه عليه الاسم وأخلط بين "قزعة بن سويد بن

(1) قلت: وإلى فريق من ضعفه مال الحافظ في التّقريب 396/1. فقال "ضّعيف" ومال الذهبيّ إلى الفريق الأوّل فقال في الكاشف 445/3، "أحد الحفاظ وليس بالثّبت" يُنظر في ترجمته: الجرح والتّعديل 186/6، تهذيب الكمال 434/20، إكمال تهذيب الكمال 323/9، الكاشف 445/3، تهذيب التهذيب 162/3.

(2) الخلافات 363/3 رقم 2580.

وهو عند الحافظ ابن حجر "صدوق"، التّقريب 800/1. يُنظر في ترجمته: تهذيب الكمال 562/23، الاصابة في تميز الصحابة 182/9.

(3) تهذيب التهذيب 435/3.

(4) الخلافات 363/3 رقم 2580.

حجير بن بيان" المتأخر الذي توفي سنة بين (171 هـ و 180 هـ) والذي هو ضعيف عند جملة من المُحدثين ، وبين "قزعة بن يحيى مولى زياد" الموثق كما أسلفنا والله أعلم.⁽¹⁾

6- محمد بن راشد أبو عبد المكحولي الخزاعي بعد (160 هـ): قال البيهقي: "محمد بن راشد ضعيف عند أهل الحديث"⁽²⁾، وليس كما قال البيهقي فقد وثقه النسائي وقال في موضع آخر: "لا بأس به"، قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن محمد بن راشد فقال: كان صدوقاً حسن الحديث"، قال ابن عدي: "وليس برواياته بأس إذا حدث عنه ثقة، فحديثه مستقيم"، وسأل أبو زرعة الدمشقي كلاً من دحيم ومحمد بن عثمان عنه فقالا إنه: "ثقة"، ووثقه بن أبي شيبه، وابن المديني، وعبد الرزاق، وبنحوهم كان رأي أحمد فقال: "ثقة سمع من مكحول"، وقال فيه يعقوب بن شيبه، وابن معين، والساجي، "صدوق".³

وبعد هذا العرض لتفاصيل المطلب الثاني نلاحظ عدّة نتائج:

- في الترجمة رقم 1 نلاحظ أنّ البيهقي حكى الإجماع على ترك أهل الحديث لبقية بن الوليد، بينما أظهر البحث أنّ جمهورهم حكم له بالصدق والوثاقة، في حين فصل البعض في شأنه، والذي يظهر أنّ عبارة البيهقي تتجه إلى ما رواه بقية بن الوليد عن الضعفاء والمجهولين، فهنا فقط يُمكن القول أنّهم أجمعوا على ترك حديثه من هذا الضرب لما هو معلوم في اصطلاحهم من رد حديث المجهول والمتهم، وبهذا يُمكن حمل حكاية الإجماع من البيهقي هنا، أما أخذها بإطلاق بأنها حكم نقاد الحديث في بقية فهذا غير سليم ولا مُتجه.

- في الترجمة رقم 2 يظهر أنّ حكاية الإجماع التي حكاها تتجه إلى ما بعد اختلاط ذلك الراوي، وأنّ عبارته: "غير مُحتجّ به عند أهل العلم بالحديث" وهي من العبارات المتجاذبة المحتملة للإجماع وأنّها في هذه التراجم المقصود بها ليس انطباق أقوال النقاد كافة وإنّما جمهورهم.

- في الترجمة رقم 3، نلاحظ أنّ البيهقي أدلى بعبارة صريحة في ترك النقاد لابن أبي مُليكة، وهذا إمّا أنّه سبق لسان منه أو أنّه غاب عنه توثيق بعض الأئمة له على غرار الترمذي والعجلي

⁽¹⁾ قلت: قزعة بن يحيى مولى زياد "المتقدم وفاة وثقه الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: (1/ 801) وقزعة بن سويد بن حجير بن بيان" المتأخر هو مختلف فيه عند الذهبي الكاشف 4/46، وضعيف عند الحافظ ابن حجر تقريب التهذيب: (1/ 801).

⁽²⁾ الخلافات 8/7 رقم 4866

³ وعبارة الذهبي في الكاشف 4/108 "وثقه أحمد وجماعة وقال الحافظ في التقريب 1/844. "صدوق بهم ورمي بالقدر"، يُنظر في ترجمته: الجرح والتعديل 7/253، الكامل في الضعفاء 7/418، تهذيب الكمال 25/186، تهذيب التهذيب 3/559.

وابن أبي شيبة، إلّا أنّ عبارته تلك كما بينتها في الترجمة تتجه إلى أنّ المقصود منها جمهور النقاد لا كافتهم.

-في الترجمة رقم 5 ظهر لنا أنّه وهم وأخلط بين راويين لتشابه الأسماء بينهما، أو هو من قبيل ذهول الفكر أحياناً وجلاً من لا يهم.

تحليل نتائج المبحث الثاني:

بعد سرد نتائج كلا المطلبين نلاحظ أنّ البيهقي استخدم عدّة عبارات للتعبير عن الإجماع وأنها بعد البحث على قسمين صريحة ومحتملة وكلا القسمين يندرج تحتها ثلاثة أصناف:

القسم الأول العبارات الصريحة:

- عبارة صريحة ومتحققة في حكاية الإجماع.
- عبارة صريحة والمقصود منها حكاية قول جمهور النقاد.
- عبارة صريحة وبعد البحث تبين أنها خطأ ووهم وسبق لسان.

القسم الثاني العبارات المحتملة:

- عبارة محتملة ومتحققة في حكاية الإجماع
- عبارة محتملة والمقصود منها قول جمهور النقاد.
- عبارة محتملة وغير سليمة ولا متجهة مثل الترجمة رقم (6) من المطلب الثاني.

الخاتمة:

بعد أن تمّ التعرض في هذه الدّراسة إلى حكاية الإجماع في جرح الرّواة وتعديليهم عند الإمام البيهقي في كتابه "الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه"، بالتحليل والدّراسة والنقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

أولاً: يُعدّ الإمام البيهقي أحد الأئمة الذين اعتمدوا على حكاية الإجماع في تعديل وجرح الرواة والذي لم يسلط عليه الضوء فيها وهذا ما أبرزته هذه الدراسة.

ثانياً: مجموع الرواة الذين حكى الإمام البيهقي فيهم الإجماع جرحاً وتعديلاً ثلاثة وسبعون راوياً، تحقّق منها في ستّة وخمسين راوياً، فيما لم يتحقّق الإجماع الذي حكاها في سبعة عشر راوياً.

ثالثاً: مجموع الرواة الذين نقل الإمام البيهقي الإجماع فيهم في التّعديل واحداً وستين راوياً، تحقّق الإجماع منها في خمسين راوياً، وقد سبقه بعض النّقّاد بنقل الإجماع في راويين منهم، ولم يتحقّق الإجماع الذي ادّعاه في أحد عشر راوياً.

رابعاً: مجموع الرواة الذين نقل الإمام البيهقي الإجماع فيهم في التجريح اثني عشر راوياً، أصاب في حكاية الإجماع الذي ادّعاه في ستّة رواة، وقد سبقه أحد النّقّاد في نقل الإجماع في راوي واحد، ولم يصب بنقله الإجماع الذي ادّعاه في ستّة رواة.

خامساً: قد سبق الإمام البيهقي في نقله الإجماع في بعض الرواة جرحاً وتعديلاً، عدد من المُحدّثين كالفلّاس والخليليّ وجاء من بعده مغلطاي ونقل الإجماع وحكاها في ذلك الراوي ليكونوا بذلك مستنداً لبعضهم البعض في حكايتهم للإجماع.

سادساً: صنيع البيهقي مع التراجم التي لم يتحقّق فيها الإجماع جرحاً أو تعديلاً، هو أنّه لم يقف على قول المخالف له، أو أنّه لم يلتفت إلى قول من خالف اتفاق أكثر أهل العلم، بحيث لا عبرة بقوله في نظره، فلا ينقض اتفاقهم ولا يخرق إجماعهم عنده كما في الترجمة رقم (6، 7، 3، 1) من المطلب الثاني من المبحث الأول، والترجمة رقم (3) من المطلب الثاني من المبحث الثاني.

سابعاً: تبين لي من خلال البحث في المطلب الثاني من المبحث الأول: أنّ الرواة الذين لم تتحقّق فيهم حكاية الإجماع وقال فيهم: "مُجمع أو متفق على عدالتهم" أنّ حكاية الإجماع عنده تتجه إلى اتفاقهم على ديانة الراوي وعدالته، وأغلب التراجم في هذا المطلب تدخل تحت هذا الاعتبار، وإن كان الحال كذلك فإنّ قد تجعل من إجماعه المحكي في تلك التراجم صحيحاً وصائباً، وأنّ أقوال النّقّاد وكلامهم في ذلك الجمع من الرواة يتجه إلى حفظ الراوي

حكاية الإجماع في جرح الرّواة وتعديلهم عند الإمام البيهقي (458هـ) وضبطه، وهذا ما احترز منه البيهقي أثناء حكاية الإجماع بقوله: "متفق على عدالتهم" ولم يقل مُتفق على وثاقتهم والفرق بينهما واضح في الاصطلاح.

ثامناً: تبين في بعض التراجم وقوع وهم أو ذهول من البيهقي في حكايته للإجماع جرحاً أو تعديلاً وهذا الأمر لا يُنقص من قيمة وقدر هذا الإمام ولا من قيمة إجماعاته فقد حصل منه ذلك في ترجمتين فقط في الترجمة رقم (5،6) من المطلب الثاني من المبحث الثاني وهذا لا يُجابه حجم الصواب الكبير في تلك الإجماعات ولا يُحبط من جُهد وعلم هذا الإمام الفذّ. تاسعاً: تبين لنا من خلال البحث أنّ الإمام البيهقي قد أصاب في غالب تلك الإجماعات، بحيث كان مُوفقاً في حكايته لها، وهذا يدلُّ على مدى براعة هذا الإمام وسِعة اطلاعه، ومدى قوّة أحكامه النقدية في تلك التراجم المتحقّق فيها الإجماع.

عاشرّاً: قد عبّر البيهقي على إجماعاته بعدّة عبارات قسم منها صريح في اللفظ والمعنى، وقسم متجاذب بين معنى الإجماع ومعنى قول أكثر النّقاد وهذا ما أثبتناه في موضعه.

أحد عشر: يُستفاد من اجماعات البيهقي في الجرح والتّعديل في الرّواة الذين لا نجد في تراجمهم كثير كلام، بحيث يُحتمل أن يكون البيهقي وقف على كلام للنقاد لا يوجد عندنا في المصادر الموجودة بين أيدينا اليوم، على غرار إسماعيل بن أحمد بن محمّد الجرجاني أبو سعيد (364هـ)، وجناح بن نذير بن جناح أبو محمّد (411هـ) وغيرهم من الرّواة.

-اثنا عشر: حكايات الإجماع الصادرة من البيهقي لا يأخذ بها مباشرة حتى يُنظر في كتب الجرح والتّعديل وكتب الرجال، فقد تكون حكاية الإجماع ثبتت في زمن ما من حياة ذلك الرّاوي ثمّ اختلط أو تغيّر في آخر عمره، مثل ما أسلفنا في ترجمة أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم بحشل (264هـ)، كما أنّ هذه الإجماعات لا تُغني عن النظر في أقوال النّقاد وأئمّة الجرح والتّعديل وإنّما يُستأنس بها ويُطمأن لها بعد التأكد والنظر.

-ثلاثة عشر: قيمة كتاب الخلافات وماحواه من قلائد الصنعة الحديثية ونكت وبدائع تخصصية.

أهم التوصيات:

-البحث عن جوانب علمية أخرى لم يُسلط عليها الضوء بعد عند الإمام البيهقي الذي عُرف بكثرة التصانيف النافعة، وذلك من خلال سبر باقي كُتبه، واستخراج الجواهر المدفونة في بطون تلك الكتب، وإبراز القيمة العلمية لهذا العالم المتفنن.

-مواصلة التنقيب عن حكايات الإجماع عند باقي الأئمة لتكون عند الباحثين صورة ظاهرة المعالم عن حقيقة تلك الإجماعات المروية، بحيث يتسنى للباحث المتخصص بعدها إبداء مقارنة وموازنة بين تلك الإجماعات للوقوف على صوابها من خطأها، وما قد تُضيفه للساحة العلمية.

وفي الختام الله أسأل أن يرزقنا التوفيق في القول والعمل، إنه نعم المولى ونعم النصير، والحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع:

- 1-أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوَجَرْدِي أبو بكر البيهقي (384 هـ - 458 هـ) الخلافات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، تحقيق ودراسة: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف محمود بن عبد الفتاح أبو شذا النحال الناشر: الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة - جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، 1436 هـ - 2015 م.
- 2-أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: 826هـ)، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، المحقق: عبد الله نواره، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض تاريخ النشر: 1999/01/01.
- 3-أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي أبو بكر (المتوفى: 463هـ) تاريخ بغداد تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف الناشر: دار الغرب الاسلامي - بيروت الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002 م.
- 4 -أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني أبو الفضل (المتوفى: 852 هـ) تهذيب التهذيب الطبعة: الأولى 1404 هـ - 1984 م الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- 5-أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني أبو الفضل (المتوفى: 852هـ) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الاربعة تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق الناشر: دار البشائر. بيروت طبعة: الأولى. 1996م
- 6-أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني أبو الفضل (المتوفى: 852هـ) لسان الميزان تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة الناشر: دار البشائر الاسلامية الطبعة: الأولى، 2002 م.

7- أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني أبو الفضل (المتوفى: 852هـ) تقريب التهذيب المحقق: محمد عوامة الناشر: دار الرشيد - سوريا الطبعة: الأولى، 1986.

8- أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني أبو الفضل (المتوفى: 852هـ) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي الناشر: مكتبة المنار - عمان الطبعة: الأولى، 1403 - 1983.

9- أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني أبو الفضل (المتوفى: 852هـ) الاصابة في تمييز الصحابة تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث الناشر: دار هجر، مصر سنة الطبع: 1429 هـ - 2008 م.

10- بركات بن أحمد بن محمد الخطيب، أبو البركات، زين الدين ابن الكيال (929هـ) الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات الناشر: دار العلم - الكويت، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.

11- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748هـ) سير أعلام النبلاء تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط الناشر مؤسسة الرسالة الطبعة: الثالثة، 1405 هـ / 1985 م.

12- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748هـ) تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والاعلام تحقيق: عمر عبد السلام التدمري الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة: الثانية، 1413 هـ - 1993 م.

13- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748هـ) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب الناشر: دار القبلة للثقافة الاسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992 م.

14- عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ) الجرح والتعديل الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952 م.

15- عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد ابن مبارك بن القطان الجرجاني، أبو أحمد (المتوفى: 365هـ) الكامل في ضعفاء الرجال تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض الناشر: الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة: الأولى، 1418هـ 1997م.

16- عبد ربه سلمان أبو صعليك، حكاية الإجماع في جرح الرُّواة وتعديلهم عند الحافظ ابن عبد البر القرطبي "دراسة نقدية تحليلية، المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية، مج (11)، ع (1)، 1436 هـ/2015م.

17- علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الحنفي، أبو عبد الله (المتوفى: 762هـ) إكمال تهذيب الكمال تحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.

18- علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني أبو الحسن (المتوفى: 385 هـ) العلل الواردة في الأحاديث النبوية تحقيق: محمد بن صالح الدباسي الناشر مؤسسة الريان - بيروت الطبعة: الثالثة، 1432 هـ - 2011 م.

19- محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، شمس الدين، ابن قيم الجوزية أبو عبد الله (المتوفى 751 هـ) جلاء الافهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام تحقيق زائد بن أحمد النشيري منظمة المؤتمر الاسلامي - مجمع الفقه الاسلامي - جدة - مطبوعات المجمع.

20- محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: 256 هـ) التاريخ الكبير، المحقق: هاشم الندوي وآخرون الناشر: دائرة المعارف العثمانية.

21- محمد بن عبد الواحد المقدسي ضياء الدين أبو عبد الله (المتوفى: 643 هـ)، الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج البخاري ومسلم في صحيحهما، دراسة وتحقيق: معالي الاستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، 1420 هـ - 2000 م.

22- محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مغبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354 هـ) الثقات الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى 1419 هـ - 1998.

23- يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزني (المتوفى: 742 هـ) تهذيب الكمال في أسماء الرجال تحقيق: د. بشار عواد معروف الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت طبعة: الأولى، 1400 - 1980.

24- يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي أبو عمر (المتوفى 463 هـ) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والاسانيد تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري الناشر: وزارة عموم الاوقاف والشؤون الاسلامية - المغرب عام النشر: 1387 هـ.